عمـــل " ليس " ومعمولاها

الدكتور/ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن العمار
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـــ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقـــديم :

الحمـــد لله الموفق لكل خير، والصلاة والســـــلام على نبي الهدى والرحمة، محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه . أما بعد :

فهذا بحث عنوانه : " عمل " ليس " ومعمولاها " ، وجاء في ثلاثة مباحث تحدثت فيها عن إعمالها وإهمالها ، وعن اسمها وخبرها ، وعن أحكام كلٍّ منهما وبنـــيت ذلـــك علـــى أقوال النحويين ، وعرض بعضها على بعض ، مؤيدة بالشـــواهد مـــن القـــرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف، وأقوال العرب وأشعارهم .

ثم الخروج بعد ذلك بالرأي الراجح الذي يدعمه الدليل هذا ، وقد سبق لي إعـــداد بحثين ، أولهما عنوانه : " لفظ " ليس " ومعناها في التراث النحوي " ، وقد نشر في مجلة الدراسات اللغوية التابعة لمركز الملك فيصل بالرياض، وثانيهما عـــنوانه : " اســـتعمالات " ليس " في العربية " وقد نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهذا هو البحث الثالث ، وقد جاءت مباحثه على النحو الآتي:

المبحث الأول : إعمال " ليس " وإهمالها :

١- الأصل إعمالها .

٢ - جواز إهمالها .

المبحث الثاني : مرفوعها وأحكامه :

١ - اسم مرفوعها .

٢ - جواز تنكيره .

٣ - الخلاف في رافعه .

٤ - زيادة "الباء" أو "مِن" فيه .

٥- توحيدها في حالة تثنيته وجمعه .

المبحث الثالث : منصوبها وأحكامه :

١- اسم منصوبها .

٢ – أنواعه .

٣ - وجوب نصبه إذا كان مفرداً .

٤ - زيادة الباء فيه .

٥- إيجابه .

٦ - وقوع الفعل الماضي خبراً لها .

٧ - اقتران خبرها بالواو.

٨ - حـــــالاته.

٩ – تعدده .

١٠ - العطف على اسمها وخبرها .

١١ - جواز حذف خبرها والاقتصار على اسمها.

وبهذا البحث يكتمل ما أردت ، سائلاً الله التوفيق والسداد .

المبحث الأول : إعمال " ليس " وإهمالها :

١-الأصـــل إعمالهـــا:

الأصـــل في " ليس" الإعمال ، فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها نحو: ليس نور الله منطفئاً ، والإهمال فرع عن الإعمال، ولكنه " قليل لايكاد يعرف " كما صرح بذلك سيبويه [١].

ولما كان إعمالها على هذا النحو هو الأصل أفرد باب" كان" وأخواتها ومنها " ليس" بباب مستقل، ولم يدخل هذا الباب في باب الفاعل والمفعول، " فاسم الفاعـــل (الاسم) واسم المفعول (الخبر) في هذا الباب لشيء واحد " نصَّ على ذلك سيبويه [٢]، وغيره من النحويين كالمبرد [٣]وابن يعيش [٤] .

فـــــ " ليس " إذن فعل صحيح ، إلا أنها تخالف نحو : " ضَرَب " في كون المرفوع بها والمنصوب يعودان إلى معنى واحد ، وحقيقة واحدة ، بخلاف الفاعل والمفعـــول الحقيقيين فهما الشيئان مختلفان ، تقول : ليس الثمر ناضجاً ، فتنفي النضج عن الثمر ، وهو من أوصافه ، وتقول : ضرب الرجل اللصَّ ، والرجل غير اللص .

---

(١)الكتاب ٧٣/١ .

(٢)الكتاب ٢١/١. بتصرف

(٣)المقتضب ٨٦/٤ .

(٤)شرح المفصل ٩٠/٧ .

٢-جـــواز إهمالهـــا :

قـــال سيبويه: " وقد زعموا أن بعضهم يجعل" ليس" كـــ" ما" وذلك قليل لايكـــاد يعرف فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله مثلَه أشعرَ منه، وليس قالها زيد، وقال حميد الأرقط:

فأَصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسهم ... وليسَ كلَّ النَّوى يُلقِي المَسَاكِيْنُ [١]

وقال هشام أخو ذي الرمة :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْـــذُوْلُ [٢]

هذا كله سمع من العرب .

والحـــد والـــوجه أن تحملـــه على أن في " ليس" إضماراً ، وهذا مبتدأ ، كقـــولك: إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ ، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ " [٣] .

فـــيما ســـبق استشهد سيبويه بخمسة شواهد ظاهرها أن " ليس" فيها غير عاملـــة، وأنها مثل" ما" في لغة بني تميم ، فقد وليها في الشـــاهد الأول: الفعل

---

(١)بيت من البسيط، والنوى : عجَمَ التمر، والمعرس: مكان التعريس وهو النزول آخر الليل، والبيت في الكـــتاب ٧٣،٣٥/١ والمقتضب ١٠٠/٤ والمسائل الحلبيات ص ٧٥٢ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤ والخزانة ٥٨/٤ .

(٢)بيت من البسيط يصف به الشـــاعر امـــرأة يحبها وهي تهجـــره ، والبيت في الكتـــاب ٧٣،٣٦/١ والمقتضب ١٠١/٤ والمسائل الحلبيات ص ٢٢٠، ٢٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٣ والمغني لابن هشام ٢٩٥/١ وشرح أبياته للبغدادي ٢٠٩/٥ .

(٣)الكتاب ٧٣/١ وانظر ٣٥/١و ٣٦ وأمالي الزجاجي ص٢٤١-٢٤٣ومجـــالس العلمـــاء للزجاجي ص٣- و٢٤١ والحلـــل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد ص١٦٣- ١٦٥، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٩٦/٣و ٩٧ والهمع للسيوطي ١١٥/١ .

" خلق" ، وفي الثاني: الفعل" قال" ، وفي الثالث: معمول الفعل " يلقي ، وفي الرابع : ارتفع خبرها، وفي الخامس: ارتفع خبرها لما اقترن بـــ" إلا" .

وقد حكم سيبويه على ذلك بالقلة ، وأنه لايكاد يعرف ، وخرَّج الشواهد الأربعة السابقة على أن في ليس ضمير الشأن، والجملة الاسمية أو الفعلية بعدها خبرها.

أمـــا قولهم : " ليس الطيبُ إلا المسكُ " برفع الطيب والمسك ، فإن عبارة ســـيبويه غـــير قاطعة في الإضمار في " ليس" لذا قال الفارسي: "حكى سيبويه قـــولهم : " ليس الطيبُ إلا المسكُ" وذهب فيه إلى أنه بمنزلة " ما" ، ولم يحمله علـــى أن في " ليس"ضمير القصة والحديث، كما حمل قوله : " ليس خلق الله أشعر منه " على هذا الضمير" [1] .

وعلـــل الفارســـي قـــول سيبويه : " وقد زعموا أن بعضهم يجعل "ليس" كـــــ" ما" [2]." بأن ليس وإن كان فيها بعض الشبه من الفعل إلا أنها ليست بفعل وإنما هي حرف بمنزلة " ما" [3]، وهذا هو رأي الفارسي في " ليس" فإنه يقـــول بحرفيتها . وقال ابن السراج : " وقد شبه بعض العرب" ليس" بـــ" ما" فقال: " ليس الطيبُ إلا المسكُ " فرفع ، وهذا قليل[4] .

وقد تساءل الفارسي عن إمكان حمل هذه الحكاية على أن في "ليس" ضمير القصة والحديث، وأجاب بقوله : "قد قالوا في جواب هذا : إنه لم يسغ حمله علـــى الضـــمير؛ لأن الجملة الواقعة خبرًا لـــ " ليس" موجبة في اللفظ فلما لم

---

(١)المسائل الحلبيات ص ٢١٠ وانظر البغداديات ص ٣٨٤ .

(٢)الكتاب ٧٣/١

(٣)المسائل الحلبيات ص ٢١٠، ٢١١ .

(٤)الأصول ٩٠/١ .

يستقم أن تدخل" إلا" بين المبتدأ وخبره نحو قولنا :" زيد إلا منطلق" لم يسغ أن يحمل"ليس" على أن فيه ضميراً ، ولما لم يستقم ذلك وسمع "المسكُ " مرفوعاً في الحكاية جعلت بمنزلة " ما" إذا دخلت " إلا " بين الاسم والخبر معها [1] .

وتساءل مرة ثانية فقال: " إن قال قائل: إذا كانت " ليس" تباين الأفعال وتشابه الحرف - كما تقول - فهل تزعم أن الرفع في قول القائل: " ليس زيد إلا قائماً " أوجه من النصب، أو تقول: إن النصب لا يجوز كما لم يجز في خبر " ما" نحو قوله ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾ [2]، وكيف القول في ذلك؟

فالقول في هذا : إن الجائز النصب للخبر في نحو: ليس زيد إلا ذاهباً ، وما ذكرناه من مباينة " ليس" للأفعال ومشابهتها الحروف لا يُحَسِّن في خبرها الرفع ، ولا يُسَوِّغه ؛ لأنه ليس يلزم ألا تعمل الكلمة عمل الفعل حتى تكون فعلاً " [3] .

وتساءل مرة ثالثة فقال: " فإن قيل : فهل تجيز " ليس زيد إلا قائم" من حيث أجزت " مازيد إلا قائم" فترفع الخبر مع " ليس" من حيث رفعته مع " ما" ؟ فالقول: إن هذه الحكاية لو كانت لا تحتمل وجهاً غير هذا الوجه لوجب ألا يقاس عليها لقلتها ومخالفتها الجمهور والأكثر [4] ... فكيف وهي تحتمل وجوهاً تُخَرَّج على الشائع المأخوذ به دون الشاذ المرغوب عنه ، فمن ذلك أن يكون التقدير في قولهم: " ليس الطيبُ إلا المسكُ " أن في " ليس"

---

(١)المسائل الحلبيات ص ٢٢٠، ٢٢١ بتصرف .

(٢)القمر: ٥٠ .

(٣)المسائل الحلبيات ص ٢٢٤ وانظر الكتاب ٩٢/١ .

(٤)انظر التبيين للعكبري ص ٣١١و ٣١٢ .

ضمير القصة والحديث، ويرتفع " المسك" بأنه خبر المبتدأ الذي هو مع خبره في موضع نصب لوقوعها خبرًا لـ " ليس" وأدخل " إلا " بين الابتداء والخبر للحمل على المعنى، كأنه لما كان المعنى أنه ينفي أن يكون مثلَ حالِ المسكِ طيبٌ ، حَسُنَ إلحاق " إلا " حُسْنَه في قولهم: " ليس الطيبُ إلا المسكُ " و" ما الطيبُ إلا المسكُ"..... [1] " ووجه آخر: وهو أن يكون في " ليس" إضمار الحديث والقصة ، ويكون التقدير بـ" إلا" التقديم وإن أخرت، كأنه: "ليس إلا الطيبُ المسكُ. أي : ليس الأمر إلا الطيبُ المسكُ كقولهم: "ليس زيد إلا أبوه منطلق". فالمسك يرتفع كما ارتفع في الوجه الأول ، وموضع الجملة كموضع الجملة في الوجه الأول" .....[2] .

" ووجه آخر: وهو أن ترفع " الطيب" بـ " ليس" أيضاً، على أن المعنى ليس طيب، أي: ليس في الوجود طيب، فتضمر الخبر وتجري الاسم مجرى ما لا ألف ولاماً فيه " [3] .....

" فإذا احتملت هذه الحكاية هذه الوجوه المطردة على القياس المستمر، والسماع الشائع في كلامهم، لم يكن لأحد أن يجيز الرفع في " ليس زيد إلا قائم " على حد" ما زيد إلا قائم" على أن يكون الكلام من جملة واحدة " [4] .

باستعراض ماسبق من كلام الفارسي يخرج القارئ بثلاثة أقوال هي:

١ - أن الفارسي يرى حمل " ليس" على " ما" في الحكاية المذكورة .

---

(١)المسائل الحلبيات ص ٢٢٧و ٢٢٨ .

(٢)المصدر السابق ص ٢٢٨و ٢٥٤ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٧والمغني لابن هشام ١/ ٢٩٤،٢٩٥ .

(٣)المسائل الحلبيات ص ٢٢٩ .

(٤)المسائل الحلبيات ص ٢٢٩و ٢٣٠ .

٢ - أن الفارسي يرجح نصب خبرها الذي هو " المسك" .

٣ - أن الفارسي لا يجيز الرفع في الخبر لاحتمال الحكاية أوجهاً أخرى منها:

أ - الإضمار في " ليس" .

ب - أن يجعل " الطيب" اسماً لـ" ليس" على تقدير تجرده من الألف واللام ويكون خبرها محذوفًا ، أي ليس في الوجود طيب، ويرتفع " المسك" على البدلية من الاسم.

أما ابن هشام فقال : "أو" الطيب" اسمها و" إلا المسك" نعت له ؛ لأن تعريفه تعريف الجنس فهو نكرة معنى، أي ليس طيبٌ غيرُ المسك طيباً" [1]، وما ذكره ابن هشام قريب من أحد توجيهي ملك النحاة - كما سيأتي- ويلاحظ القارئ أن رأي الفارسي الأول موافق لما فهمه الفارسي نفسه من عبارة سيبويه، ومخالف لرأيه الثالث، ففي الأول يقول: بجواز حمل " ليس" على "ما" ومن ثَمَّ يرتفع "المسك" ، وفي الثالث يقول: لو كانت الحكاية لا تحتمل إلا الرفع في الخبر لوجب ألا يقاس عليها لقلتها ومخالفتها الجمهور والأكثر، فكيف وهي تحتمل وجوهاً تخرج على الشائع المأخوذ به دون الشاذ المرغوب عنه. وقد ذكر الزجاجي هذه الحكاية في المجلس الأول من مجالسه ، مجلس عيسى بن عمر الثقفي مع أبي عمرو بن العلاء ومما جاء فيه :

" أن عيسى بن عمر جاء إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني أنك تجيزه ؟

قال: وما هو؟

قال: بلغني أنك تجيز : " ليس الطيبُ إلا المسكُ " بالرفع .

---

(١)المغني ٢٩٥/١ بتصرف وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٨/١ .

فقال له أبو عمرو: نمتَ ياأبا عُمَرَ وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع [1]".ففي هذه القصة يرى أبو عمرو أن الحجازيين ينصبون الخبر في هذه الحكاية ولو انتقض نفي " ليس" بـ " إلا " بخلاف " ما" فإنهم يهملونها إذا اقترن خبرها بـ" إلا " كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [2]، ولعل مرد ذلك أن "ليس" أصل و" ما" فرع ويجب أن يتميز الأصل عن الفرع . أما التميمون فقد أهملوا الأصل والفرع ، وإهمالهم لـ" ما" حاصل ولو استوفت الشروط التي اشترطها الحجازيون ، فكذلك " ليس" .

أما أبو نزار الحسن بن صافي الملقب بملك النحاة (ت٥٦٨هـ) فقد جعل هذه الحكاية من المسائل العشر المتعبات إلى الحشر، وذكر أن سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا وما أتيا بطائل، ورد عليه أبو محمد عبد الله بن برِّي (ت ٥٨٢ هـ) وبين أن ملك النحاة هو الذي تخبط فيما نقله عن سيبويه فقد أسقط من كلامه وزاد، كما تخبط فيما نقله عن السيرافي فقد مسخ ما نسخ، وغيَّر ما عنه عبر.

والذي يهمني هنا هو رأي أبي نزار ملك النحاة في هذه الحكاية، فقد وجهها التوجيهين الآتيين :

١ – " الطيب" اسم " ليس" و" إلا" ناقضة للنفي و" المسك" مبتدأ خبره محذوف تقديره: ليس الطيب إلا المسك أفخره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب؛ لأنها خبر " ليس"[3] .

---

(١)مجالس العلماء للزجاجي ص ٣ ، و٢٤١ وانظر أمالي الزجاجي ص ٢٤١- ٢٤٣،وتذكرة النحاة ص ١٦٦ والمغني ٢٩٤/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٩٦/٣، والمزهر للسيوطي ٢٧٧/٢و٢٧٨.

(٢)آل عمران ١٤٤ .

(٣)انظر المغني لابن هشام ٢٩٥/١والهمع للسيوطي ١١٥/١ .

٢ – " إلا " بمعنى " غير" وذلك وجه في " إلا " معروف، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، أو ما شابه ذلك .

وتعقبه ابن بري فقال:

١- أما توجيهك المسألة على ما صح في زعمك ... فشيء لم يسبقك إليه أحد، ولم يخطر مثلُه – قبلك – ببال بشر، وهو تقديرك المسك مبتدأ وحذف خبره وهو" أفخره" مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه ، وتقديرك في الوجه الآخر" إلا " بمعنى "غير" تشير بها إلى أنها وما بعدها صفة" الطيب" على حد قوله عز وجل: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [1] ، أي: غير الله، وجعلك الخبر محذوفاً وهو : مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك:إن الطيب لا يرغب الناس فيه ، وإنما يرغبون في المسك ؛ لأن هذا تقدير قولك : ليس الطيب غير المسك مرغوباً فيه ·

٢- إن سيبويه وجد بعض العرب يرفعون " المسك" مع " ليس " وينصبونه مع "كان" فيقولون: " ليس الطيب إلا المسكُ" ، بالرفع، و" ما كان الطيب إلا المسكَ" بالنصب، لذا كان حمل "ليس" على " ما" أولى من الإضمار فيها ؛ لأنه لو كان في " ليس" إضمار لوجب أن يكون في" كان " إضمار أيضاً .

---

(١)الأنبياء: ٢٢.

٣ - وبما لاحظه سيبويه يبطل قول ملك النحاة ؛ لأنه لو كان على إضمار " أفخره " في الوجه الأول، أو إضمار" مرغوباً فيه " أو " مفضلاً" في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في " كان" [١] .

هذا ما قاله ابن برِّي ، وأقول: إن قول ابن بري : فيكون المعنى عندك ، إن الطيب لا يرغب الناس فيه ، وإنما يرغبون في "المسك" ليس فيه رد على ملك النحاة؛ لأنه يريد هذا المعنى وهو أن الطيب الفاخر الذي يفضله الناس ويرغبون فيه هو" المسك" وما عداه فليس طيباً وإن سمي بذلك .

وقد قال بمجيء" إلا " صفة بمعنى " غير" من بعد ملك النحاة ابن هشام [٢] إلا أنه قدر المحذوف بقوله " طيباً " .

وأمـــا قول ابن بري: إن سيبويه لم يحمل " ليس"في الحكاية على الإضمار؛ لأنـــه وجدهم يرفعون " المسك" في " ليس" وينصبونه في" كان" فلم أجد في كـــتاب ســـيبويه ما يعضد هذا الزعم، وإنما جاءت فيه " المسك" مرفوعة في" لـــيس" وفي "كان" [٣]، ونص سيبويه على الإضمار في كان " لأن "المسك" مـــرفوعة فقال في باب" هذا باب الإضمار في ليس وكان" "... كما قلت: ما كـــان الطيبُ إلا المسكُ على إعمال: ما كان الأمر الطيبُ إلا المسكُ ، فجاز هـــذا إذ كان معناه : ما الطيبُ إلا المسكُ [٤] " وكأني بابن بري قد استدرك

---

(١)ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري ص ١٠٦-١١٤ وانظر سفر الســـعادة للسخاوي ٢/٧٩٩-٨١٢ وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ١٦٦-١٦٩ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٣/٢٥٢ .

(٢)المغني ١/٢٩٥.

(٣)انظر الكتاب ١/٣٦و ٣٧ .

(٤)الكتاب ١/٣٦ .

على شيء من رده السابق لأنه قال : " وبالجملة فإن هذا القول الذي ذهب إليه النحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم: وما كان الطيب إلا المسكَ، على ما قدمت ذكره ، وليس ذلك لغتين ، فيقال: إن " ليس الطيب إلا المسكُ" لغة قوم ، و" ما كان الطيب إلا المسكَ " لغة قوم آخرين ، بل القوم الذين يقولون: ليس الطيب إلا المسكُ ، فيرفعون هم القائلون: ما كان الطيب إلا المسكَ ، فينصبون ، على ما حكاه السيبويه .

وبهذا السبب توقف عن حمل " ليس" في لغتهم على أن فيها إضماراً ، وهذه اللغة ليست هي المشهورة ، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس بموجبٍ إبطال الأصول التي عليها الجمهور " [1] .

وقد جعل ابن بري هذه المسألة من أشكل مسائل العربية فقال:

" هذه المسألة من أشكل مسائل العربية التي اضطربت أقوال النحويين في تحقيقها ، وقلَّ أن تجد منهم من قرَّب مراميها ولحظ المعنى فيها ، وسبب ذلك تعارض الأدلة وتكافؤها في " ليس" هل هي فعل أو حرف ؟ " [2] .

وقال ابن عصفور:" " ليس" يجوز دخول " إلا " في خبرها.... ويبقى الخبر بعد دخول " إلاَّ" عليه منصوباً ، كما كان قبل ذلك ، ويجوز رفعه إجراءً لها مجرى " ما" فكما أن " ما" يبطل عملها في الخبر إذا أوجبت فكذلك " ليس" وحكي من كلامهم: ليس الطيب إلا المسك [3] .

---

(١)ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري ص ١٤٤وانظر سفر السعادة للسخاوي ٨٠٩/٢ .

(٢)ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري ص١٠٧ .

(٣)شرح الجمل ٣٩٦/١، ٣٩٧، بتصرف وانظر الارتشاف لأبي حيان ٩٣/٢ .

ثم ذكر آراء الفارسي السابقة وعقب عليها بقوله :

" إن قول الفارسي: - إذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرج على ما ذكر لم يقس عليها - قول باطل؛ لأن أبا عمرو قد نقل أنه ليس في الدنيا حجازي إلا وهـــو ينصب فيقول: ليس زيد إلا قائماً، ولا تميمي إلا وهو يرفع فيقول:ليس زيد إلا ضاحك ، فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يتأول "[1] .

وقال ابن جمعة الموصلي: " وبنو تميم يجرون" ليس" مجرى" ما" فلا يعملونها إذا انتقض النفي بـــ" إلا" فيقولون : ليس الطيب إلا المسكُ بالرفع، ومنهم من يجعل الخبر محذوفًا ، أي : ليس الطيب في الدنيا إلا المسك "[2] .

وساق ابن مالك قول ابن عمر - رضي الله عنهما – " كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة ليس ينادى لها " [3] .

وقـــال : " فيـــــه شاهد على استعمال" ليس" حرفًا لا اسم لها ولا خبر، أشـــار إلى ذلك سيبويه وحمل على ذلك قول بعض العرب: " ليس الطيبُ إلا المسكُ" بالرفع . وأجاز في قولهم: ليس خلق الله مثله، حرفية " ليس" وفعليتها ، على أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر.

وإن جُوِّز الوجهان في " ليس ينادي لها" فغير ممتنع" [4] .

مما تقدم يظهر لي أن إهمال" ليس" في تلك الحكاية وأمثالها إذا ارتفع ما بعد " إلا" فيها أولى من حملها على تلك التقديرات السابقة،

---

(١)شرح الجمل ٣٩٨/١ بتصرف .

(٢)شرح ألفية ابن معط ٨٨٥/١ .

(٣)انظر صحيح البخاري كتاب الأذان (١٠) باب بدء الأذان (١) الحديث رقم ٦٠٤ص ١٢٦.

(٤)شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤١، ١٤٢ .

قال أبو حيان : " إن الرفع في الحكاية لغة بني تميم، وإن الفارسي جهل هذه اللغة فتأول ماحكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص ، وكذلك تأوله أبو نزار ملك النحاة ، ورد عليه ذلك ابن الجليس المصري" [1] .

وقال ابن هشام: " ما نقله أبو عمرو من أن ذلك لغة تميم يرد تلك التأويلات" [2] .

وقد يتساءل متسائل فيقول: هل يجوز رفع الاسمين بعدها فتقول: ليس المطرُ نازلٌ ؟

وقد وضح الإجابة أبو حيان فقال:"ويجوز رفع الاسمين بعد "كان" وأخواتها، وأنكر الفراء سماعه ، وقال الجمهور فيها ضمير الشأن ، وقال الكسائي وتبعه ابن الطراوة :هي ملغاة " [3] .

وإنكار الفراء لا يمنع المسألة ، والحمل على الإلغاء فيه نظر؛ لعدم ثبوته ، ولتقدم العامل [4]، ولأن العمل ثابت لها بحق الأصل . فلم يبق إلا قول الجمهور، ويشهد لجواز المسألة بيت هشام أخي ذي الرمة الذي سبق ذكره في أول المبحث .

---

(١)الارتشاف ٢/٩٣، وهكذا ورد اسم الراد في الارتشاف وكذلك في البداية والنهاية لابن كثير، ولعل الصواب هو : " الجليس" بدون " ابن" ؛ لأنه كان يجالس صاحب مصر فهو الجليس وليس أباه كما في فوات الوفيات وغيره، والجليس هو: أبو المعالي عبد العزيزبن الحسين بن الحباب الصقلي المعروف بابن الحباب الجليس، أو القاضي الجليس ت ٥٦١هـ . انظر فوات الوفيات ٢/٣٣٢، والبداية والنهاية ٢١/٢٧٠ .

(٢)المغني ١/٢٩٥ .

(٣)الارتشاف ٢/١٠١ وانظر الكتاب ١/٣٦، ٣٧، ٢١٥ .

(٤)انظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٧٢ .

المبحث الثانى : مرفوعها وأحكامه :

١ – اسم مرفوعهـــــا:

عبَّـــر سيبويه[١] عن اسم " ليس" وخبرها باسم الفاعل واسم المفعول، وعبر عـــنهما المـــبرد باسم الفاعل والمفعول ، أو الفاعل والمفعول [٢]، والشائع عند النحويين التعبير عن مرفوعها باسمها وعن منصوبها بخبرها [٣] .

قال ابن مالك : " فأي التعبيرين استعمل النحوي أصاب ، ولكن الاستعمال الأشهر أولى" [٤] .

إلا أن طاهـــر بن أحمد بن بابشاذ (ت : ٤٩٦ هـــ)[٥] يرى أن التعبير باسم كان وخبرها من قبيل الاتساع إذ يقول : " وقول الناس : اسم كان وخبر كان اتساع ؛ لأن الفعل لا يخبرعنه وإنما هو خبر عن الاسم المرفوع بها، والاسم ليس هو اسماً لها في الحقيقة، وإنما نسب إليها من حيث كان مرتفعاً بها ، فهذا مجاز والحقيقة ما ذكرناه " [٦] .

وما قاله ابن بابشاذ يصدق على " ليس " ؛ لأنها أخت " كان " .

٢ – جـــــواز تنكيـــــره :

الأصـــل في المبتدأ إذا كان له خبر أن يكون معرفة ، ولا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة [٧]، وتحصل الفائدة بمسوغات كثيرة ذكرت في كتب النحو[٨]،

---

(١)انظر الكتاب ٢١/١.

(٢)انظر المقتضب ٩٧/٣ و١٨٩، ٨٦/٤ .

(٣)انظر المفصل ص ٢٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ والارتشاف لأبي حيان ٧٤/٢ .

(٤)شرح التسهيل ٣٣٧/١. وانظر شرح الكافية للرضي ٢٩٢/٢.

(٥)تنظر : البغية ١٧/٢.

(٦)شرح المقدمة المحسبة ٣٤٩/٢.

(٧)انظر الكتاب ٢٦/١و١٦٥والمقتضب ١٢٧/٤.

(٨)انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/١ والارتشاف ٣٩/٢ .

ومـــن هذه المسوغات أن تقع النكرة في سياق النفي، فإذا أردت أن تخبر عن رجل ما بأنه في الدار فقلت: " رجل في الدار" لم يجز[1]؛ لأن الجملة غير مفيدة إفـــادة تامـــة مقصودة ؛ لأن المبتدأ لم يتعين و لم يتخصص، والتبس الأمر على السامع ، فكأن " في الدار" وصف للرجل ، والخبر لما يأت بعد، فإذا قلت: ما رجـــلٌ في الدار، جاز الابتداء بالنكرة ؛ لأنها وقعت في سياق النفي فحصلت فائدة ما ، نتجت عن التعميم، والنواسخ تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، فـــلا تـــدخل على نكرة [2]، ومنها " ليس" إلا أن كونها مفيدة للنفي - وهذا مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة - سوَّغ مجيء اسمها نكرة .

قـــال ابـــن مالك في قوله ﷺ : " ليس صلاةٌ أثقلَ على المنافقين من الفجر والعشـــاء"[3]: " وفي: " ليس صلاة أثقل على المنافقين" بعض إشكال، وهو أن يقـــال:" لـــيس" من أخوات " كان" فيلزم أن تجري مجراها في ألا يكون اسمها نكرة إلا بمصحح، كالتخصيص وتقديم ظرف، كما يلزم ذلك في الابتداء.

والجـــواب أن يقال: قد ثبت أن [من] [4]مصححات الابتداء بالنكرة وقوعه بعد نفي، فلا يستبعد وقوع اسم " كان" المنفية نكرة محضة كقول الشاعر:

إِذَا لَمْ يَكُـــــنْ أَحَـــــدٌ بَاقِياً فَإِنَّ التَّأَسِّـــي دَوَاءُ الأَسَى [5]

---

(١)انظر الارتشاف ٢/٤٠.

(٢)انظر الكتاب ١/٢٢والمقتضب ٤/٨٨و١٠٩.

(٣)صـــحيح الـــبخاري ، كتاب الأذان رقم (١٠) باب فضل العشاء في الجماعة رقم ٣٤ رقم الحديث ٦٥٧ص ١٣٣.

وللمـــزيد مـــن الأحاديث ينظر صحيح مسلم كتاب صفة القيامة باب (١٧) الحديث رقم ٧٤ ص ١٠٨٤ومســـند الإمـــام أحمد ، الأحاديث ذوات الأرقام "١٤٠١ و ٧٢٠٢ و٧٣٨٣ و١١٨٣١و ١٣٠٥٤ " .

(٤)مابين المعقوفتين زيادة من الباحث يقتضيها السياق .

(٥)بـــيت مـــن المتقارب لم أقف على قائله وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٩والهمع ١/١٢٠ والدرر ١/٨٩ .

وأما " ليس" فهي بذلك أولى لملازمتها النفي، فلذلك كثر مجيء اسمها نكرة محضة كـــ" صلاة " في الحديث، وكقول الشاعر:

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِياً مِنْ زَائِرٍ طُرُقَ الهَوَى ومَزُورِ [1]

وفي" ليس صلاة أثقل" شاهد على استعمال" ليس" في النفي العام المستغرق به الجنس، وهو مما يغفل عنه" [2] .

وقال أبو حيان : " ويكثر مجيء اسم "ليس" نكرة نحو قوله :

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِياً [3] .....

ويدل على الكثرة التي أشار إليها أبو حيان ورود اسمها نكرة في أكثر من أربعين موضعاً في القرآن الكريم ، إلا أن ما جاء في القرآن الكريم تأخر فيه الاسم عن الخبر نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾ [4] .

٣- الخـــلاف في رافعه :

ذهـــب أهل البصرة إلى أن الرافع لاسم " كان" وأخواتها هو الفعل في هذا الباب فإذا قلت: ليس خالدٌ منطلقاً ، " فخالد" اسم " ليس"وهي الرافعة له[٥] . وإلى هذا ذهب الفراء[٦]، ونسب إليه أبو حيان أنه ارتفع لشبهه بالفاعل[٧] .

---

(١)بيت من الكامل لم أقف على قائله ، وانظر شرح التسهيل ٣٥٨/١ وشفاء العليل للسلسيلي ٣١٩/١ والارتشاف ٩٣/٢ وتعليق الفرائد للدماميني ٢١٥/٣ والهمع ١٢٠/١والدرر ٨٩/١ .

(٢)هد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٤٠،١٤١ .

(٣)الارتشاف ٩٣/٢.

(٤)البقرة / ١٩٨ وانظر الآية ٢٨٢ وآل عمران الآيات ٦٦ و٧٥ و١٢٨ والنساء الآيتان ١٠١و١٧٦ وغير ذلك .

(٥)انظر الكتاب ٢٨٠/١ والأصول ٨٢/١ والتبصرة للصيمري ١٨٥/١ والارتشاف ٧٢/٢.

(٦)انظر معاني القرآن ١٠٣/١،١٨٥ وغيرهما .

(٧)انظر الارتشاف ٢٧/٢.

وذهـــب غيره من أهل الكوفة إلى أن الاسم مرفوع بالابتداء ؛ لأنه مبتدأ في الأصل، وبقي هذا المبتدأ على رفعه [1] .

وانتصر ابن عصفور لأهل البصرة ، وقال : إن مذهبهم هو الصحيح، وأيده بالآتي:

١- اتصـــال ضمير الرفع بها فتقول: كنتُ ، لستُ ، فلو كان المرفوع غـــير معمـــول للفعل لم يتصل به ضمير؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله.

٢- أن الرافع للاسم قبل دخول هذه الأفعال إنما كان التعري من العوامل اللفظية ، والتعري قد ذهب بدخول العامل.

٣ - أن عـــدم القول بمذهب أهل البصرة يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعمـــوله بأجنبي، أعني بما ليس بمعمول للعامل، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قائماً ، وقدرت " زيداً " غير معمول لِكان فصلت به وهو أجنبي بين " كان" ومنصوبها[2] .

ومـــا ذهب إليه البصريون هو الراجح عندي ؛ لأن كل معمول لابد له من عامـــل، والعامـــل في هذه المسألة موجود وظاهر، ودعوى إلغائه غير مقبولة للأسباب التي ذكرها ابن عصفور.

٤ - زيادة " البـــــاء " أو " مِن " فيه :

مـــن الأحكام المشهورة في " ليس" جواز زيادة " الباء " في الخبر المنفي بها، فهل تزاد " الباء" في اسمها ؟

---

(١)انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٨/١، والارتشاف ٧٢/٢.

(٢)شرح الجمل ٤١٩/١ بتصرف .

قال ابن جني: " ومن ذلك قراءة أبيّ وابن مسعود ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [1]، قال ابن مجاهد: فإذا كان هكذا لم يجز أن ينصب" البر" .

قال أبو الفتح : الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا ، لكن قد يجوز أن ينصب مع " الباء" وهو أن تجعل" الباء" زائدة كقولهم: كفى بالله ، أي: كفى الله ،وكقوله تعالى :﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [2]أي: كفينا ، فكذلك : " ليس البر بأن تولوا " بنصب " البر" كما في قراءة السبعة [3] .

فإن قلت: فإن " كفى بالله" شاذ قليل فكيف قست عليه " ليس" و لم نعلم " الباء " زيدت في اسم " ليس" ، إنما زيدت في خبرها ، نحو قوله : ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ ﴾ [4] ؟

قيل: لو لم يكن شاذاً لَمَا جوزنا قياساً عليه ماجوزناه، ولكُنَّا نوجب فيه ألبتة واجباً ، فاعرفه " [5] .

وحكم ابن هشام على زيادتها هنا بالغرابة فقال :

"مـــن الغـــريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ ، وهو اسم "ليس" بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم :" ليس البرَّ بأن تولوا" بنصب "البر" .

---

(١)البقرة ١٧٧، وانظر شواذ ابن خالويه ص ١١ والبحر المحيط ٢/٢.

(٢)الأنبياء :٤٧.

(٣)قـــرأ بنصب" البر" حمزة وحفص والباقون بالرفع، " أن تولوا" بدون " باء" انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٧٦.

(٤)النساء ١٢٣.

(٥)المحتسب ١/١١٧، ١١٨.

وكقوله:

أَلَيْسَ عَجِيْبًـــا بِأَنَّ الفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْه "[1]

وعلق أبو حيان على هذا البيت بقوله :

"أدخل " الباء" على اسم " ليس"وإنما موضعها الخبر، وحسَّنَ ذلك في البيت ذكر العجيب مع التقرير الذي تفيده الهمزة ، وصار معنى الكلام : أعجب بأن الفـــتى ، ولو قلت : أليس قائماً بزيد، لم يجز"[2] . وذكر أبو حيان - أيضاً "أنهـــم زادوا " الباء " في اسمها إذا كان " أنَّ" وصلتها" [3] فيستفاد مما سبق أن " الباء " تزاد في اسم "ليس" بقلة ، وأن شرط ذلك كون الاسم " أنَّ" وصلتها، وتأخيره إلى موضع الخبر[4] .

قـــال الأســـتاذ عباس حسن: " من المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة في اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها ، وتشتد الحاجة إليها" [5] .

والحكم بالغرابة أو القلة على زيادة " الباء" في اسم " ليس" أمرٌ وارد؛ لأن القراءة شاذة وفريدة في بابها ، وهناك قراءتان سبعيتان بدون" الباء" في " أن تولوا " فهما أولى ، لذا أجمع القراء على رفع " البر" لَمّا وجدت الباء في الآية الأخرى وهي قوله تعالى :﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [6].

---

(١)المغني ١/١١٠، والبيت من المتقارب، وقائله : محمود بن حسن الوراق ت ٢٢٥هـــ.

شاعر المواعظ والحكم ، وهو في ديوانه ص ١٨٩ ، و انظر الكامل للمبرد١/٣٤٣ والبحر المحيط ٢/ ٣ وفوات الوفيات ٤/٧٩٩٧، ٨١ والتصريح ١/٢٠١.

(٢) (٣) البحر المحيط ٢/٣.

(٤) انظر التصريح ١/٢٠١ وحاشية الصبان ١/٢٥٠.

(٥)النحو الوافي ١/٥٩٢.

(٦) البقرة :١٨٩وانظر النشر ٢/٢٢٦.

ورأى الزمخشـــري أن " الباء " في قراءة عبد الله زائدة في الخبر لا في الاسم وأن " الـــبر" مرفوعة لا منصوبة ، فقال: " وقرأ عبد الله : "بأن تولوا " على إدخال " الباء " على الخبر للتأكيد كقولك: ليس المنطلق بزيد" [1] .

وهو في هذا متابع لابن مجاهد.

أما البيت فقائله من المحدثين الذين يمثل بشعرهم ولا يستشهد به .

هذا عن الباء ، وأما " مِن" فقد زيدت في الاسم في الحديث الشريف ، ومن ذلـــك قوله ﷺ: " ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه ، إلا كفر .."[2] الحـــديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم :" ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال إلا مكة والمدينة .."[3] الحديث .

وزيـــادة " مِن " هنا لا إشكال فيها ، فقد تحقق شرطا زيادتها وهما : تقدم النفـــي بالفعل " ليس " ، وكونها مجرورها نكرة وهو كلمة " رجل " وكلمة " بلد " والغرض من الزيادة التنصيص على العموم [4] .

٥- توحيدها في حالة تثنيته أو جمعـــــــه:

قال سيبويه: " وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك؛ لأنهم اكتفوا بما أظهـــروا عـــن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا قال الشاعر:

---

(١)الكشاف ٢١٨/١.

(٢)ينظـــر : صـــحيح البخاري ، كتاب المناقب ، الباب الخامس ، الحديث رقم "٣٥٠٨" ص ٦٢٧، وصحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، الباب رقم ٢٧الحديث رقم ١١٢ ص ٤٧.

(٣)ينظر صحيح البخاري ، كتاب فضائل المدينة ، باب لايدخل الدجال المدينة ،الحديث رقم "١٨٨١" ص ٣٣١ وصحيح مسلم ، كتاب الفتن ، الباب رقم ٢٤ الحديث رقم ١٢٣ ص ١١٢٩.

(٤)انظر المغني لابن هشام ٣٢٢/١ ، ٣٢٣ .

أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللهِ قَد عَلِمُوا عِنْدَ الحِفَاظِ بَنُو عَمْرو بنِ حُنْجُــوْدِ [1]

فصار" ليس" هاهنا بمنزلة ضرب قومَك بنو فلان؛ لأن" ليس " فعل "[2] .

يشير سيبويه فيما سبق إلى حكم من أحكام الفاعل وهو توحيد الفعل لفاعله المثنى والمجموع كما يوحد مع المفرد، وأن هذا الحكم ينطبق على "ليس ؛ لأنها فعــل: فتقول: ليس المهملان ناجحَين، وليس المهملون ناجحين، كما تقول: لــيس المهمل ناجحاً ، وتقول: أليس أفضلَ الناس الأنبياءُ ،كما تقول: أليس أفضلَ الأنبياء محمدٌ صلى الله عليه وسلم .

لذا قال الشاعر : " أليس بنو عمرو بن حنجود أكرمَ خلق الله عند المحافظة على الأعراض، وقد علم الناس ذلك ، فأفرد " ليس" وإن كانت فعلاً لجماعة على قياس الأفعال المتقدمة على فاعلها " [3] .

هــذه هــي اللغــة الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم، وتكلم بها سيد المرســلين، ومعظم القبائل العربية ،" وحكى البصريون عن طيىء وبعضهم عن أزد شَنُوءَة نحو : ضرباني أخواك وضربوني قومك وضربني نسوتك"[4].

وعلى هذه اللغة القليلة والفصيحة يمكن أن تقول: ليسا المهملان بناجحين ، وليسوا المهملون بناجحين ، ولسن نسوتك بمقصرات ، بتثنية " ليس" وجمعها، إلا أن الجمهور حملوا الألف والواو والنون في هذا وأمثاله على أنها أحرف دلّ

---

(١)بــيت من البسيط، والحفاظ : المحافظة على الأعراض، والحنجود في الأصل وعاء وهو هنا اسم ، انظر الكتاب ٢٣٥/١ واللسان " حنجد" .

(٢)الكتاب ٢٣٥/١ وانظر المقتضب ١٢٨/٤ والأصول ١٧٢/١.

(٣)انظر تحصيل عين الذهب للأعلم بهامش الكتاب ٢٣٥/١ بتصرف

(٤)انظر أوضح المسالك ٩٨٨٩/٢ بتصرف .

بهـــا أصـــحاب هـــذه اللغـــة على التثنية والجمع كما دل الجميع "بالتاء " في نحو:ليستْ على التأنيث،وليست ضمائر الفاعلين .

قـــال سيبويه: " واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك وضربابي أخواك، فشبهوا هذا " بالتاء" التي يظهرونها في : قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة " [1] .

وعلل ابن السراج عدم جواز تثنية الأفعال وجمعها فقال:

" اعلـــم أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع؛وذلك لأنها أجناس كمصادرها، ولا يعتـــرض لهذا بأن المصادر قد تجمع، لأن جواز جمع المصدر مرتبط باختلاف أنـــواعه ، والفعل يدل على زمان ولابد له من فاعل، والفاعل هو الذي يثنى ويجمع" [2] .

وقـــد جاءت شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي على اللغة القليلة وليس هذا موضع بحثها [3] .

---

(١)الكتاب ٢٣٦/١ وانظر الأصول ١٧٢/١.

(٢)الأصول ١٧٢/١ بتصرف.

(٣)انظر الكتاب ٢٣٦/١وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢،١١٧وأوضح المسالك ٩٨/٢ ومابعدها .

المبحث الثالث : منصوبها وأحكامه :

١- اسم منصوبها :

تقدم أن منصوبها يسمى اسم مفعول، أو مفعولاً أو خبراً والأخير أشهر[١]، وقال البصريون : مشبه بالمفعول، وزعم الكوفيون أنه منصوب على الحال [٢] .

٢- أنواعـــــه:

كمـــا يـــأتي خبر المبتدأ مفرداً وجملة وشبه جملة ، فـــإن خبر " ليس" يأتي كـــذلك [٣]، فالمفـــرد الذي لا يتحمل الضمير لجموده نحو: ليس هذا بكراً ، والمفرد الجامد الذي يمكن تأويله بالمشتق نحو: ليس قلب المؤمن حجراً ، أي : قاسياً ، والمفرد المشتق نحو: ليس الكافر سعيداً .

والجملة نحو: ليس النمام يقول الحق، وليس النمام قولُه حقٌّ .

وشبه الجملة نحو : ليس المقاتل في الميدان، وليس المال عندك .

٣- وجوب نصبه إذا كان مفـــــرداً :

قال ابن عصفور: إذا كان خبر هذه الأفعال مفرداً انتصب، نحو: كان زيدٌ قائماً ولا يجوز رفعه على أنه خبر ابتداء مضمر، وتكون الجملة [في] [٤] موضع خـــبر للفعل ؛ لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه ، فلا تقول: كنت قائم ، على تقدير : كنت أنا قائم ، وقد نص الخليل على أن ذلك لا يجوز .

فأما قول زياد الأعجم :

---

(١)انظر مبحث " اسم مرفوعها" .

(٢)انظر التذييل والتكميل ١٣١/٤.

(٣)انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٧ .

(٤)مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

إذا قلتُ قد أَقْبَـلَـتْ أدبرتْ كمَـنْ ليـسَ غادٍ ولا رائحُ [1]

فـرفع غاديـاً ورائحاً ، فلا حجة في كلامه عند أكثر العلماء؛ لأنه نزل "بأصـطخر" من بلاد فارس ففسد لسانه ، فلذلك لقب بالأعجم، وكثيرًا ما يوجد اللحن في شعره " [2] .

وقد رد أبوحيان على من زعم أن البيت لحن ، وقال : إن له وجهاً صحيحاً في العـربية ، وهو أن يرتفع " غاد ورائح " على أنه اسم "ليس" ويكون خبرها محذوفاً .. تقديره :كمن ليس له غادٍ ولارائح "[3] .

ويتابع ابن عصفور الحديث فيقول : " هذا ما لم يكن الموضع موضع تفصيل فأمـا في التفصيل فيجوز ذلك، وذلك مثل: كان الزيدان قائم وقاعد، تريد: أحدهما قائم والآخر قاعد، أو منهما قائم ومنهما قاعد[4] .

وعلل ابن عصفور جواز ذلك في التفصيل فقال: "لأن موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار؛ لأن معنى التفصيل يدل على أن المراد: أحدهما كذا ، والآخر كذا أو ما أشبه ذلك " [5] .

---

(١)بيت من المتقارب وهو ثالث ثلاثة أبيات ذكرها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٣٣/١ لزياد الأعجم يخاطب بها يزيد بن المهلب وهي:

هل لك في حاجتي حاجةٌ أم أنـت لها تاركٌ طارحُ

أمِتْها لك الخيرُ أو أحـيها كما يفعلُ الرجلُ الصـالحُ

إذا قلتُ : قد أقبلتْ أدبرتْ كمن ليـس غادٍ ولا رائحُ

وقـد ركـب ابن عصفور من صدر البيت الثاني وعجز الثالث شاهده ونبه على ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٤٨/٤ ، وأصلحت ذلك في النص، وانظر شعر زياد الأعجم ص ٥١ .

(٢)شرح الجمل ٤٠٧/١، ٤٠٨ وانظر الكتاب ٢١٥/١، ٢١٦ وتذكرة النحاة ص ٦١٨ .

(٣)التذييل والتكميل ٢٤٧/٤ .

(٤)شرح الجمل ٤٠٨/١.

(٥)شرح الجمل ٤٠٨/١ .

وعـــرض للمسألة أبو حيان فقال: "إذا كان خبر هذه الأفعال مفرداً فاتفق أكثر النحويين على أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ محذوف، فتقول : كنت قائمـــاً،ولا يجوز : كنت أنا قائم ، وقد ورد في الشعر ما ظاهره الجواز، فإن كـــان تفصيل جاز النصب والرفع ،تقول: كان الزيدان قائماً وقاعداً ، ويجوز: قائمٌ وقاعدٌ ، وخالف في الرفع بعض الكوفيين فقالوا : هو منصوب على الحال وليس مشبهًا بالمفعول" [1] .

مما تقدم يتبين أنه لا يجوز رفع خبر" ليس" المفرد إذا لم يكن موضع تفصيل، ولو قال قائل: لستُ قائم، على معنى : لستُ أنا قائم، فـــ" أنا " ضمير فصل مؤكد و" قائم" يلزم نصبها فتقول: لستُ أنا قائماً كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [2].

وإن كان موضع تفصيل جاز رفعه عند البصريين ؛ لأنه مشبه بالمفعول[3]، وعند الفراء؛ لأنه مشبه بالحال[4]، ومنع الرفع بعض الكوفيين؛ لأنه انتصب على الحال عندهم[5] .والذي أميل إليه هو الجواز لظهور المعنى.

٤- زيـــادة البـــــاء فيـــــه :

تقـــول : ليس محمد حاضراً ، فتنفي عن محمد الحضور، فإذا أردت تأكيد هـــذا النفـــي زدت" باء" الجر في الخبر فقلت : ليس محمد بحاضر، فالباء ترفع

---

(١)الارتشاف ١٠١/٢ .

(٢)المائدة :١١٧.

(٣)الارتشاف ٧٢/٢.

(٤)معاني القرآن ٢٨١/١ .

(٥)الارتشاف ٧٢/٢، وانظر التصريح للأزهري ١٨٤/١ وحاشية الصبان ٢٢٦/١.

تـــوهم الإثـــبات ، وتؤكد النفي، وهي تزاد جوازاً في خبر " ليس" و" ما" الحجازيـــة والتميمية [1] وخبر كل ناسخ منفي، أما الخبر الموجب بعد" ليس" وغيرها فلا تدخله "الباء" [2] تقول: ليس محمد إلا حاضراً ، بالنصب ليس غير، كمـــا أنها لا تزاد في خبر " ليس" ، المستثنى بها تقول: قام القوم ليس محمداً ، بالنصب ليس غير[3] .

قال أبو حيان : " وأجاز الكسائي دخول" الباء" على " الكاف" وحكى : لـــيس بكذاك، أي : ليس كذلك ، ومنع هشام دخولها عليها ، واضطرب الفراء فقال مرة : لا تدخل الباء على " مثل" لأنها بمعنى الكاف" ، وقال مرة : تدخل " الباء " على الكاف ولا تدخل على شيء من الصفات غيرها ؛ لأنها في معنى "مثل"[4] " .

والقـــول بـــأن زيـــادة " الباء" لتأكيد النفي هو مذهب الكوفيين، وقال البصـــريون : لـــرفع توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام [5]، وقيل: إنما زيد الحرف سواء أكان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف[6] .

---

(١)انظر الكتاب ٣٦٢/١ ومعاني القرآن للفراء ٤٢/٢ وشرح اللمع لابن برهان ٦٠/١ وشرح المفصل لابـــن يعـــيش ١١٤/٢، ١١٦ والارتشـــاف لأبي حيان ١١٧/٢، وخالف في زيادتها في خبر "ما" التميمية الكوفيون، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٢، وابن السراج، انظر الأصول٩٣/١، والفارسي انظر البغداديات ص ٢٨٤، والزمخشري . انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٢ ، ورد عليهم ابن مالك انظر شرح التسهيل ٣٨٢/١، ٣٨٣ والارتشاف لأبي حيان ١١٧/٢ .

(٢)انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٢/١ وتعليق الفرائد للدماميني ٢٦٧/٣ .

(٣)انظر الارتشاف ١١٤/٢.

(٤)انظر الارتشاف ١١٣/٢، ١١٤.

(٥)انظر التذييل والتكميل ٣١٢/٤ و التصريح ٢٠١/١.

(٦)انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٥٠/١.

ومعنى زيادة هذه " الباء" هو عدم تعلقها بشيء تعدى معناه إلى غيره ، لا أنها لا تدخل لمعنى ، لدلالتها على رفع توهم الإثبات أو تأكيد النفي[1] .

وقد تزاد الباء ويبقى الخبر منصوباً على الحكاية ، قال سيبويه : " سمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال: أليس قرشياً ؟ فقال : ليس بقرشياً " [2] .

٥- إيجابه:

" ليس" تفيد النفي في الحال ما لم يقيد الخبر بزمن، فإنَّ نفيها يكون حسب ذلك الزمن ، فإذا قلت : ليس خالد شاعراً ، فقد نفيت عن خالد الشاعرية في الحال.

ولكن هل يجوز إيجاب خبرها؟

قال ابن مالك: " يقترن بـ" إلا" الخبر المنفي إن قُصِد إيجابه وكان قابلاً ..... نحو: ليس زيد إلا قائماً ....، فإن كان الخبر مما لا يستعمل إلا في نفي لم يقترن بـ " إلا " [3]نحو : ليس مثلُك أحدًا ؛ لأنك لو قلت: ليس مثلك إلا أحداً ، أثبتَّ المثلية وقصدُك نفيها .

" لأن " إلا " تنقض النفي و" أحد" ..... من الكلم التي لا تستعمل إلا في النفي " [4] .

٦ - وقوع الفعل الماضي خبراً لها :

يقع الفعل الماضي خبرًا عن المبتدأ فتقول: العلمُ انتشر، فهل يقع هذا الفعل خبراً لـ" ليس" ؟

---

(١)انظر حاشية ياسين على التصريح ٢٠١/١.

(٢)انظرالكتاب ٤٠٣/١.

(٣)شرح التسهيل ٣٥٧/١.

(٤)المرجع نفسه .

جاء في كتاب سيبويه :

"وقد زعموا أن بعضهم يجعل"ليس"كـ"ما"وذلك قليل لايكاد يعرف، فقد يجوز أن يكون منه ليس خلق الله مثله أشعر منه ، وليس قالها زيد...هذا كله سمع من العرب، والحد والوجه أن تحمله على أن في " ليس" إضماراً وهذا مبتدأ، كقولك : إنَّه أمَةُ الله ذاهبة " [1] .

ففي الوجه الذي اختاره سيبويه وقع الماضي خبرًا لـ" ليس" إذ التقدير: ليس الأمر والشأن خلق الله مثله، وليس الأمر والشأن قالها زيد، وقد فهم ابن عصفور من نص سيبويه جواز المسألة فقال: " إنه يجوز ذلك فيها باتفاق إجراء لها مجرى ماحكى سيبويه: ليس خلق الله مثله " [2] .

كما فهم ذلك أيضاً ابن مالك فقال: وقد تدخل" ليس" على ماخبره فعل ماض إن كان ضميرًا لشأن " [3] .

وقال أيضاً :"وقد يليها الماضي كما جاء في الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم " أليس قد صليت معنا" [4] ؟ وحكى سيبويه عن بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد " [5] .

قال السيوطي: " شرط ابن مالك لدخول " ليس" على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم: ليس خلق الله أشعر منه، قال أبو حيان[6]: وليس

---

(١)الكتاب ١/٧٣.

(٢)شرح الجمل ١/٣٨٠و ٣٨١.

(٣)التسهيل ص ٥٣ وانظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٣/١٨٥، ١٨٦.

(٤)انظر صحيح البخاري ، كتاب المحاربين الباب رقم (١٣) الحديث رقم ٦٨٢٣، ص :١٢٠٦.

(٥)شرح التسهيل ١/٣٤٤.

(٦)انظر الارتشاف ٢/٨٥ والتذييل والتكميل ٢/١٥٠.

هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد، فإن قيل: "ليس" لنفي الحال، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض ، فالجواب: أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، وأما المقيدة فتنفيها على حسب القيد" [1] .

ومع نقل ابن عصفور الاتفاق على جواز ذلك فقد قال ابن السيد البطليوسي وهو متقدم على ابن عصفور:

" ومن هذه الأفعال ما لا يجوز أن يخبر عنه بالفعل الماضي وهو "ليس" و" صار" وكل ما في أوله " ما" " [2] .

وقال أيضاً : وأما " ليس عبد الله خرج " فلا يجوز عند أحد علمناه؛ لأنها وضعت لنفي الحال ، والمستقبل إذا كان في الكلام دليل عليه " [3] .

وقال ابن يعيش وهو متقدم على ابن عصفور أيضاً : "لا يحسن وقوع الماضي في أخبار" كان" وأخواته ؛ لأن أحد اللفظين يغني عن الآخر" [4] ووصف الرضي القول بالمنع بأنه حق ، ونسب الإجازة للأندلسي [5] وعلى هذا ففي حكاية ابن عصفور الاتفاق على جواز المسألة نظر ، ولا سيما أنه قد التفت إلى تعليل ابن يعيش فقال :

" واحتج صاحب هذا المذهب بأن الفعل الذي يقع خبرًا إذا كان ماضياً لم يحتج معه إلى " كان" وأخواتها؛ لأنها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان،

---

(١)الهمع ١١٣/١ وانظر تعليق الفرائد للدماميني ١٨٦/٣.

(٢)الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ١٦٦.

(٣)المرجع نفسه .

(٤)شرح المفصل ٩٧/٧.

(٥)انظر شرح الكافية ٢٥٢/١.

فـــإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ، وكان ذكرها فضلاً ، ألا ترى أنـــك إذا قلت: زيد قام، كان المفهوم منه ومن : كان زيد قام، واحداً، فإن جاء شيء من ذلك فهو عنده على إضمار" قد" ؛ لأنها تقرب الماضي من الحال، فإذا قلت : كان زيد قد قام، فكأنك قلت: كان زيد يقوم " [1] .

أما" ليس" فلا تذكر" قد" معها ولا تضمر. قال ابن الدهان: " وقد منعوا من قـــولهم: لـــيس زيـــد قـــد ذهـــب ولا قد يذهب، لتضاد الحكم بين " قد" و" ليس" "[2] .

أمـــا الكوفـــيون فهم يجيزون - أيضاً - وقوع الماضي خبرًا لـــ" كان" أو إحـــدى أخواتها، لكنهم يرون أن " قد" مضمرة مع الماضي إلا إن كان الفعل الناسخ نافياً بذاته ، أو منفياً بأداة نفي فلا تضمر" قد" مع خبره الماضي .

قـــال الفـــراء: " وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرتُ إلى ذات التنانير[3]، فإذا رأيت فَعَل بعد" كان" ففيها " قد" مضمرة ، إلا أن يكون مع " كـــان" جحـــد فلا تضمر فيها " قد" مع جحد؛ لأنها توكيد ، والجحد لا يؤكد، ألا ترى أنك تقول: ما ذهبتُ ، ولا يجوز: ما قد ذهبت " [4] .

وبـــناء علـــى قول الفراء تقول: كنتُ قد ذهبتُ معك، أو ذهبت معك و " قـــد" مضـــمرة ، ولم أكـــن ذهبتُ معك ، ولا يصح : قد ذهبت معك، بإضمار " قد" بسبب النفي.

---

(١)شرح الجمل ١/٣٨٠.

(٢)انظر الارتشاف ٢/٩٧ والتذييل والتكميل ٢/١٥٠.

(٣)ذات التـــنانير: عَقَبَة بحذاء زُبَالة ، وقيل : مُعَشَّى بين زبالة والشقوق، وزبالة: منزل معروف بطريق مكة من الكوفة ، انظر معجم البلدان " تنانير" ٢/٤٧ و" زبالة" ٣/١٢٩.

(٤)معاني القرآن ١/٢٨٢ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٠و ٣٨٢ ، والارتشاف ٢/٨٥.

وتقـــول: لســـتُ فهمـــتُ كلامَك، ولا يصح: قد فهمت كلامك؛ لأن " ليس" مفيدة للنفي بذاتها .

وأمـــا ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: " أليس قد صليت معنا" [1] فيمكن حمله على ما قاله السهيلي [2] وغيره من أن الاستفهام التقريري خـــبر موجب، وحينئذ فلا مانع من ذكر" قد " مع خبر "ليس" الماضي إذ لا تنافي بين الإيجاب والتوكيد .

وخلاصة القول: أن وقوع الجملة المصدرة بفعل ماض خبرًا لـــ" ليس" أمر جائـــز عند البصريين والكوفيين ، حتى إن ابن عصفور حكى الاتفاق على هذا وتـــبعه أبو حيان ، ولكن الاتفاق فيه نظر؛ لأن ابن السيد وابن يعيش صرحا بالمنع، بل إن ابن السيد قال : لا يجوز عند أحد علمناه .

٧- اقتران خبرها بالـــواو :

قال الفراء : " ويجوز في " ليس" خاصة أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا ؛ لأن الكـــلام قد يتوهم تمامه بليس وبحرف نكرة ، ألا ترى أنك تقول: ليس أحدٌ ، وما من أحد، فجاز ذلك فيها و لم يجز في أظن" [3] .

وقال ابن مالك : " وتختص" ليس" باقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بـــ" إلا" " [4] ومثّل ابن مالك لذلك بقول الشاعر:

ليسَ شيءٌ إلاَّ وَفِيْهِ إِذَا مَا ... قابَلَتْه عينُ البَصِـــيْرِ اعْتِبَارُ [5]

---

(١)سبق تخريجه .

(٢)انظر أماليه ص ٤٥و ٤٦ .

(٣)معاني القرآن ٨٣/٢ .

(٤)التسهيل ص ٥٥ وشرحه ٣٥٨/١ .

(٥)بـــيت من الخفيف، لم أقف على قائله ، انظر شرح التسهيل ٣٥٩/١ وتعليق الفرائد للدماميني ٣/ ٢١٦والهمع١١٦/١ والدرر ٨٦/١ .

وقال أيضاً : " وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال فوليت الواو مطلقاً " [1] .

و لم يذكر شاهداً لـــ" ليس" .

قال أبو حيان معقباً على كلام ابن مالك الأخير:" وما ذهب إليه ابن مالك اتبع فيه الأخفش، ولا يجوز ذلك عندنا ، وما استدلوا به لاحجة فيه "[2] .

وقـــال أيضاً :" وما استدل به المصنف لاحجة فيه لاحتمال أن يكون خبر " لـــيس" محذوفاً ،إما لأن اسمها نكرة - على زعم المصنف جواز ذلك - وإما ضرورة كما يقول أصحابنا ، والجملة الداخلة عليها الواو حالية، لا في موضع الخبر ، ويحتمل أن تكون الواو زائدة ، وتكون الجملة هي الخبر ، والوجه الأول أحسن عندي " [3] .

من النصوص السابقة يتبين أمور هي:

١- أن دخـــول الواو على خبر" ليس" جائز بشرط كون الخبر جملة موجبة بـــ" إلاَّ" الاستثنائية الملغاة ، وذلك ؛ لأن " ليس" تفيد النفي، و" إلاَّ" تنقض النفي فيتحول إلى إثبات .

٢ - أن دخول الواو مع جوازه قليل، فالفراء لم يذكر شواهد لذلك واكتفى بالتمثيل، وابن مالك ذكر بيتاً واحداً ، وأبـــو حـــيان نقل كلام ابن مالك وترك البيت .

---

(١)التسهيل ص ٥٥ وشرحه ٣٥٨/١ .

(٢)الارتشاف ٩٤/٢ .

(٣)التذييل والتكميل ٢٠٧/٤ .

٣- أن قول الفراء : ويجوز في " ليس" خاصة ، وقول ابن مالك: وتختص " ليس" قولان فيهما نظر ، فالواو يجوز دخولها في خبر "كان" المنفية [١]، وربما دخلت في خبر غيرها نحو: ظل[٢] وأمسى[٣] .

ويؤيد هذا القول أن ابن مالك مال إلى إطلاق القول بدخول "الواو" فقال: وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال فوليت " الواو" مطلقاً[٤] .

واستشهد على ذلك ببيتين من الشعر[٥] .

٨ -حالاته :

لخبر" ليس" ثلاث حالات:

الأولى :تأخيره عنها وعن اسمها، وهذا هو الأصل ولا خلاف فيه نحو: ليس الشجر مثمراً .

الثانية : توسطه بينها وبين اسمها نحو: ليس مثمرًا الشجرُ ، وهذا جائز عند جمهور النحويين[٦]، وادعى الفارسي[٧] وابن الدهان[٨] . وابن عصفور[٩] وابن

---

(١)انظر شرح التسهيل ١/٣٥٨.

(٢)المصدر السابق وينظر ١/٣٦٠ والهمع ١/١١٦ والدرر ١/٨٦ .

(٣)المصدر السابق وينظر ١/٣٦٠ والهمع ١/١١٦، والدرر ١/٨٦ .

(٤)شرح التسهيل ١/٣٥٨ .

(٥)انظر شرح التسهيل ٢١/٣٥٩و٣٦٠ .

(٦)انظر الكتاب ١/٢١ ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٤ والمقتضب ٤/٨٧ ، ٨٩و ٤٠٦ والأصول ١/٨٦ وتوضيح المقاصد ١/٢٩٨ وتعليق الفرائد للدماميني ٣/٢٠١ والهمع للسيوطي ١/١١٧.

(٧)انظر المسائل الحلبيات ص ٢٨٠ .

(٨)انظر الفصول في العربية لابن الدهان ص ١٦ .

(٩)انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٢ .

مالك [1] الإجماع على جواز ذلك، وهذه الدعوى ليست بصحيحة ؛ لأن ابن درستويه منع ذلك تشبيهاً لها بـــ" ما" [2] .

والصحيح أن ذلك جائز، وابن درستويه محجوج بالسماع[3].

فمن القرآن قوله تعالى - في قراءة حمزة وحفص :

﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [4] ، بنصب " البر" [5] لكونه خبراً ، والتقدير: ليست توليتكم البرَّ ، أي: من البر، والبر: اسم جامع لخصال الخير.

ومن الشعر قول السموأل:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُوْلُ [6]

فـــ" سواء " خبر" ليس" مقدم على اسمها " عالم" .

وقـــول الآخـــر:

أَلَيْسَ عَظِيْمَـــــاً أَنْ تلمَّ مُلِمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا في الخُطُوْبِ مُعَوَّلُ [7]

---

(١)انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١ .

(٢)انظرشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧و الارتشاف لأبي حيان ٨٦/٢ والبحر المحيط ٣/٢.

(٣)انظر الارتشاف ٨٦/٢ والبحر المحيط ٣/٢ والتذييل والتكميل ١٧٠/٤ وأوضح المسالك٢٤٢/١.

(٤)البقرة : ١٧٧ .

(٥)انظر كتاب السبعة ص ١٧٦والنشر ٢٢٦/٢والكشف لمكي ٢٨٠/١ .

(٦)بيت من الطويل وهو في ديوانه ص ٩٢ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١ والبحر المحيط ٢/ ٣ وتوضيح المقاصد ٢٩٨/١ والهمع ١١٧/١ وتفسير أبي السعود٣٠٥/١ .

(٧)بـــيت من الطويل، والملمة : النازلة الشديدة من شدائد الدهر، والخطوب: جمع خطب وهو الأمر الشديد، والمعول: المعتمد، والبيت في البحر المحيط ٣/٢ وتفسير أبي السعود ٣٠٥/١ .

فـــ" عظـــيماً " خبر " ليس" مقدم على اسمها وهو المصدر المؤول من أن والفعل، والتقدير: أليس إلمام الملمة عظيماً .

أما " ليس" في عجز البيت فتقديم خبرها واجب؛ لأنه جار ومجرور والاسم نكرة لا مسوغ للإخبار عنها إلا تقدم الجار والمجرور عليها .

وأمـــا تشبيه ابن درستويه " ليس" بـــ" ما" ففيه نظر؛ لأن " ما" محمولة في العمل على " ليس: فهي فرع ، والأصل لا ينعكس ويصير فرعاً لفرعه .

ثم إن " مـــا" إذا تقـــدم خـــبرها على اسمها بطل عملها فقط في مـــذهب الجمهـــور[1] ، أمـــا التقديم في حد ذاته فليس بممتنع، وليس الأمر كذلك في " لـــيس" ، لـــذا جـــاء في المثل: " مامسيءٌ من أعتب"[2] برفع الخبر وهو " مسيء" لتقدمه على اسمها .

وأما تشبيه " ليس" بـــ" ما" في المعنى فلا إشكال فيه .

وقـــد يجب توسط خبرها ، وذلك إذا كان اسمها محصورًا بـــ" إلا " نحو: لـــيس قائماً إلا زيدٌ ، وذلك قياساً على " كان" في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ** ﴾ [3] .

فـــ" حجتهم " خبر " كان" المنفية مقدم، والمصدر المؤول" أن قالوا.." في محل رفع اسمها مؤخر؛ لأنه محصور بـــ" إلا" .

وخالف في هذا أبو الحسن الأخفش فأجاز : ليس إلا زيد قائماً ، وما كان إلا زيدٌ قائماً ، بتقديم الاسم المحصور وتأخير الخبر.

---

(١)انظر التصريح ١٩٨/١ .

(٢)انظر: المقتضب ١٩٠/٤، ومجمع الأمثال للميداني ٢٨٨/٢ رقم المثل ٣٩٢٦ .

(٣)الجاثية : ٢٥ .

وقد يمتنع توسيطه، وذلك إذا كان خبرها محصوراً بـــ" إلا " نحو: ليس زيدٌ إلا قائماً [1] .

الثالثة: تقـــديمه على " ليس" وفيه خلاف بين النحويين ، واختلف النقـــل عـــن بعضـــهم ،لـــذلك سأعمد إلى معرفة آرائهم من كتبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

فسيبويه نقل عنه القول بالجواز والقول بالمنع[2]، ولم أجد في كتابه المطبوع نصـــاً في هذا ، وقد قال الجرجاني: " وليس لصاحب الكتاب في ذلك نص، وقد استدل بعض أصحابنا على أن مذهبه جواز تقديم خبر " ليس" عليها بمسألة في موضـــع من كتابه ، وقد ذكرت ذلك في (المغني) وبينت وجه تعريها من الدلالـــة ، وفي كلامـــه دليل على ما ذكرنا؛ لأنه قال : إنَّ " ليس" [لم] [3] تتصرف تصرف أخواتها ، فاعرفه " [4] . وقال الأنباري : " وزعم بعضهم أن مذهب سيبويه عدم جواز تقديم خبر" ليس" عليها ، وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له في ذلك نص " [5] .

والذي أشار إليه سيبويه في هذه المسألة قوله :" " ليس" لا تكون تامه ؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل" [6] .

---

(١)انظر الارتشاف ٥٨/٢ .

(٢)انظر الخصائص ١٨٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧ والارتشاف ٨٨/٢ وشرح القطر لابن هشام ص ١٣٣ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٤/١ .

(٣)زيادة من الباحث يقتضيها السياق، يدل عليها قول ابن منظور في اللسان" ليس" نقلاً عن سيبويه : لما لم تصرف تصرف أخواتها جعلت بمنزلة ما ليس من الفعل.

(٤)المقتصد ٤٠٩/١ .

(٥)الإنصاف ١٦٠/١، المسألة (١٨).

(٦)الكتاب ٢١/١.

وقوله : " " ليس" لما خالفت سائر الفعل و لم تصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال "[1] .

وقـــوله :" وتقول: لست أخاك وزيدًا أعنتُك عليه ؛لأنها فعل ، وتصرف في معناها كتصرف " كان"" [2] . وقوله : " ومثله : أزيدًا لستَ مثلَه ؛ لأنه فعل فصار بمنزلة قولك : أزيداً لقيت أخاه " [3] .

ولـــيس في هذه النصوص دلالة قاطعة على القول بالجواز أو المنع ، ولكني أفهم من النصين: الأول والثاني عدم الجواز، وأفهم من النصين: الثالث والرابع الجـــواز، وقد فهم السيرافي القول بالجواز من النص الرابع[4] .كما فهم ذلك الأعلم[5]، وابن السيد البطليوسي[6] وابن الوَردي [7] .

والمبرد نقل عنه المنع[8] ، وجاء في المقتضب : " " ليس" تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء" [9] وفي موضع ثان:" " ليس" يقدم فيها الخبر... على قولك: وليس قائماً بكر " [10] .

---

(١)الكتاب ٣٩٨/١.

(٢) الكتاب ٤٦/١.

(٣) الكتاب ٥٢/١ .

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي مخطوط ٢٠٩/١أ.

(٥) انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٣٢/١.

(٦) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ١٦١و١٦٢ .

(٧) انظر شرح قصيدة تذكرة الغريب ٣ ب مخ .

(٨) انظـــر المســـائل الحلبيات ص ٢٨٠ والخصائص ١٨٨/١ وشرح اللمع لابن برهان ٥٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧ والارتشاف ٨٧/٢ والبحر المحيط ٢٠٦/٥ .

(٩) المقتضب ١٩٤/٤ .

(١٠) المقتضب ١٩٥/٤ .

وفي موضع ثالث : " إلا أن " ليس" يجوز أن تنصب بها ما بعد" إلا" ؛ لأنها فعل فتقدم خبرها وتؤخره " [1]

وفي موضـــع رابع: " كل ماكان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ؛ لأنه مدخل على غيره " [2] .

وهذه النصوص يتضح منها القول بجواز تقديم خبر" ليس" على اسمها فقط، أما تقديمه على "ليس" نفسها فلا ، وعليه فالمنقول عنه صحيح - فيما أرى - .

والأخفـــش نقل عنه القول بالجواز[3]، ولم أقف على ذلك في كتابه معاني القرآن المطبوع .

والفـــراء نقـــل عنه القول بالجواز[4]، ولم أقف على ذلك في كتابه معاني القرآن المطبوع .

وجاء في كتب النحو أن المنع مذهب جمهور الكوفيين [5] . والجواز مذهب قدماء البصريين [6] .

---

(١) المقتضب ٤٠٦/٤ .

(٢)المقتضب ١٩٠/٢ .

(٣)انظر المسائل الحلبيات ص ٢٨٠ والخصائص ١٨٨/١ .

(٤)انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧ والارتشاف ٨٧/٢ .

(٥)(٦)انظر المسائل الحلبيات ص ٢٨٠ وشرح اللمع لابن برهان ٥٨/١ والمقتصد في شرح الإيضاح ١ /٤٠٧ والإنصـــاف المســـألة (١٨) والتبيين للعكبري ص ٣١٥وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧ وشـــرح ألفـــية ابـــن معط ٨٦١/٢ والارتشاف ٨٧/٢ وتذكرة النحاة ص ٤٣٩و٧٣٠والتذييل والتكميل ١٧٨/٤ و ١٧٩وائتلاف النصرة ص ١٢٣ .

وممـــن تابـــع الكوفيين فمنع الزجاجُ [1]، وابن السراج[2]، والجرجاني[3]، والأنباري[4]، وابن مالك[5]، وابن هشام[6]، وابن عقيل [7]، والزبيدي[8].

وممن تابع قدماء البصريين فأجاز السيرافي[9]، والفارسي[10]، وابن جني [11]، وابن برهان[12]، وابن الدهان [13]، والزمخشري [14]، والشلوبين[15]، وابن عصفور[16].

ومن منع فلا يخلو أن تكون " ليس" عنده فعلاً أو حرفًا ، فمن قال بفعليتها استدل بأن الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله .

---

(١)انظرالارتشاف ٨٧/٢، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠/٣ أعرب الزجاج " يومًا" معمولاً < لمصروف" وهذا إعراب المجيزين مما يشكك في مانقل عنه ..

(٢)انظر الأصول ٨٩/١، ٩٠و ٢٢٨/٢ .

(٣)انظر المقتصد ٤٠٨/١ .

(٤)انظر الإنصاف ١٦٠/١ المسألة (١٨).

(٥)انظر الألفية ص ١٩ وشرح التسهيل ٣٥١/١، ٣٥٤ .

(٦)انظر أوضح المسالك ٢٤٤/١، ٢٤٥ وشرح القطر ص ١٣٣ .

(٧)انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٤/١ .

(٨)انظر ائتلاف النصرة ص ١٢٣ المسألة(٩) فصل الفعل.

(٩)انظر شرح الكتاب - مخطوط - ٢٠٩/١أ .

(١٠)انظر الإيضاح العضدي ص ١٠١ والمسائل الحلبيات ص ٢٨٠ .

(١١)انظر الخصائص ١٨٨/١ .

(١٢)انظر شرح اللمع ٥٨/١ .

(١٣)انظر الفصول ص ١٦ .

(١٤)انظر المفصل ص ٢٦٩ .

(١٥)انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير٧٧٣/٢، ٧٧٤ .

(١٦)انظر شرح الجمل ٣٨٨/١، ٣٨٩ .

ومـــن قال بحرفيتها استدل بأن معمول الحرف لم يقدم عليه في موضع من المواضـــع . ومـــن أجاز احتج بالسماع وهو قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1] . فـــ" يـــوم" في هـــذه الآيـــة منصوب بـــ " مصروف" الذي هو خبر " ليس" وقد تقدم على " ليس" وتقدم المعمول يؤذن بجـــواز تقدم العامل، فثبت بهذا أن تقدم خبر " ليس" عليها جائز وبأن" ليس" فعل يجوز تقديم منصوبه على مرفوعه ، فكذلك يجوز تقديم هذا المنصوب على الفعل نفسه، لأن " ليس" تشبه " كان " في جواز تقديم خبرها على اسمها، و " كان" يجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها، فحملت " ليس" على " كان في الأمر الآخر وهو جواز تقديم خبرها على اسمها وعليها ،

وقـــد أجـــاب المانعون عن الآية بأن " يوم" مرفوع بالابتداء وليس منصوباً مـــتعلقاً بـــــ" مصـــروف" وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل ، وبأن" يوم" منصـــوب بفعل مقدر ، وبـــأن المعمـــــول يقع حيث لا يقع العامل[2]، و بأن الظرف والمجرور يتســـع فيهما ما لا ايتسع في غيرهما ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما [3] . وبأنه لم يسمع : قائماً لست ولا قائمين لسنا [4] .

---

(١)هود : ٨.

(٢)انظر الانصاف المسألة (١٨) والتبيين للعكبري ص ٣١٧وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ وشرح ألفية ابن معط ٨٦٢/٢وشرح الرضي ٢٩٧/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/١ والبحر المحيط ٢٠٦/٥ وشرح قصيدة تذكرة الغريب ٣ ب مخ .

(٣)انظر البحر المحيط ٢٠٦/٥ .

(٤)انظر النكت الحسان لأبي حيان ص ٧١ وشرح القطر لابن هشام ص ١٣٣ .

قال أبو حيان - مؤيداً مذهب الكوفيين فيما يظهر - : " وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر" ليس" عليها ولا بمعموله إلا مادل عليه ظاهر هذه الآية [1]، وقول الشاعر :

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلاَّ لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيّـًا في الخَفَا لَسْتُ أُقْدِمُ " [2]

ففـي هـذا البيت قدم الشاعر الجار والمجرور" في الخفا" وهو معمول خبر " ليس" عليها .

وكمـا لا يجيز بعض النحويين تقديم خبر" ليس" عليها ، كذلك لا يجوز تقديمه عليها إذا استثنى بها ؛ لأنها جرت مجرى " إلا " فكما لا يجوز: قام القوم زيداً إلا ،لا يجوز قام القوم زيداً ليس .

وينبغي أن يقول بهذا - أيضًا - من قال بجواز تقديم خبرها عليها[3] .

والذي أميل إليه في هذه المسألة هو القول بالمنع ؛ لأن "ليس" نافية، والأصل في الـنافي أن ينفـي ما بعده ، كما أن " ليس " عامل ضعيف في نفسه بعدم تصرفه فلا يجمع عليه ضعفان في آن واحد.

٩ - تعـــــــدده :

تقـول : ليس الثوب مقيظاً مشتياً، فتعدد خبر " ليس" وتنصـب الجميع كمـا تنصب الخبر الواحـــــد، وعلل ابن مالك هذا بقوله : " إن ارتفاع الخـبرين فصاعداً ثبت بعامل، أي: بالابتداء ، و" كان" وأخواتها أقوى منه ، ولذلك انتسخ عمله بعملها ، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعداً ، كذلك يجوز للعامل الأقوى ، بل هو بذلك أولى " [4] .

---

(١)إشارة إلى آية هود رقم (٨).

(٢)بيت من الطويل لم أهتد إلى قائله. انظر البحر المحيط ٢٠٦/٥ والدر المصون ٢٩٢/٦.

(٣)انظر الارتشاف ٣٢١/٢ .

(٤)شرح التسهيل ٣٣٧/١ .

وجواز تعدد خبر" ليس" هو قول الجمهور، وذهب ابن درستويه إلى المنع، وعلته في ذلك أن الخبر هنا شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد، فكما لا يتعدى الفعل المتعدي إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا ينصب بـ" ليس" إلا خبر واحد[1] .

قال ابن مالك: " وهذا منع لا يلتفت إليه ، ولا يعرَّج عليه " [2] .

وقال أبو حيان :" الظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد وهو نص ابن درستويه ، وقيل يجوز تعدده ، وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ، والمنع أقوى ؛ لأنها شبهت بـ " ضرب" [3] .

يريد أن " ضرب" ليس لها إلا مفعول واحد ، فما شبه به يجري مجراه ، واختار المنع - أيضاً - ابن أبي الربيع [4] .

وعلى قول المانعين يمكن أن يكون التركيب غير جائز ، ويمكن أن يكون على تقدير " ليس " مع اسمها ، أي : ليس الثوب مشتياً، أو على البدل ؛ لئلا يتعدد الخبر ، وهم يمنعونه .

١٠- العطف على اسمها وخبرها:

إذا عطفت على معمولي " ليس" جاز لك في المعطوف رفع الخبر، ونصبه ، وتقديمه ،وتأخيره كما يجوز ذلك في " كان" فتقول: ليس خالدٌ قائماً ولا محمدٌ منطلق برفع " منطلق" إذا لم تجعله على " ليس"، وجعلته غير منطلق الآن،

---

(١)شرح التسهيل ٣٣٨/١ .

(٢)شرح التسهيل ٣٣٨/١ .

(٣)انظر الارتشاف ٧٤/٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٨/٢ .

(٤)الملخص ٢١٤/١ وانظر البسيط ٦٨٩/٢ و تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١٦٩/٣ والأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٨/٢، ١٨٩ .

وإن جعلت " لا" عاطفة قلت: ليس خالدٌ قائماً ولا محمد منطلقاً ، بنصب " منطلق" [1] .

وتؤخر الخبر - كما سبق - وتقدمه فتقول : ليس خالدٌ قائماً ولا منطلقاً محمد، بالنصب، أو ولا منطلق محمد، بالرفع [2] .

ومن قال: إن نصب الخبر المعطوف لا يجوز محتجاً بأنك لا تستطيع أن تقول :ليس خالدٌ قائماً ولا ليس محمد منطلقاً ، فإن سيبويه يقول : " إن قول هذا القائل ليس بشيء ؛ لأنك تقول: ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين، فتشركه مع الأول في ليس " [3] .

هذا إذا عطفت بحرف لايوجب، فإن عطفت بحرف يوجب نحو: " بل" رفعت فقلت: ليس خالد قائماً بل قاعدٌ ، أي: بل هو قاعدٌ، وصار هذا من عطف الجمل لا من العطف على الخبر.

قال أبو حيان : " فإن كان اللسان سبق إلى ذكر الخبر غلطاً فاستدركت نصبت فقلت : بل قاعداً ، ونسبه إلى بعض أصحابه "[4] .

وقال - أيضاً - : " وسمع إجراء " لكن" مجرى" " بل" نحو:ليس زيد قائماً لكن قاعد"[5] .فإن كان خبر " ليس" مجروراً بالباء الزائدة جاز لك في الخبر المعطوف الجر على اللفظ والنصب على الموضع ، واختار سيبويه الجر فقال في : (باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله) : " وذلك نحو : ليس

---

(١)انظر الكتاب ٢٩/١ .

(٢) " " ٣٠/١، ٣٣ .

(٣) " " ٢٩/١ والارتشاف ١٠٦/٢ والهمع ١٢٨/١ .

(٤)انظر الارتشاف ١٠٦/٢، ١٠٧ والمغني لابن هشام ٤٧٣/٢ .

(٥)انظر الارتشاف ١٠٦/٢، ١٠٧ والمغني لابن هشام ٤٧٣/٢ .

زيد بجبان ولا بخيلاً .....، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ولـــيس ينقض إجراؤه عليك [1] المعنى ، فأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهمـــا في الـــباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه . وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا:" هذا جحرُ ضبٍ خربٍ" ، ونحوه فكيف ما يصح معناه، ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي:

مُعَـــاوِيَ إِنَّنـــَا بَشَرٌ فَـــأَسْجِحْ فَلَـــسْنَا بالجِبَـــال ولا الحَـــدِيْدَا [2]

....

لأن الـــباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، ولكان نصباً" [3] .

وإن ولي العاطـــف الذي لا يوجب وصف ورفع سببياً جاز نصب الوصف ورفعـــه ، وجاز - أيضاً - جره عند من يجيز العطف على معمولي عاملين [4] فـــتقول:لـــيس بكر بقائم ولا قاعداً أخوه ، بنصب " قاعد" عطفاً على موضع بقـــائم، وإن شئت رفعته على الابتداء والخبر، فتكون عاطفاً لجملة على جملة وإن شئت قلت : ولا قاعدٍ أخوه بجر" قاعد" [5] وهو أضعف الوجوه.

---

(١)في ط بولاق : عليه ، والمثبت من ط هارون .

(٢)بيت من الوافر، يقول فيه الشاعر: يامعاوية بن أبي سفيان إننا بشر لانطيق جور العمال فسهل علينا وارفق بنا ، انظر الكتاب ٣٤/١ والمقتضب ٣٣٨/٢ والتبصرة ١٩٦/١ وشرح اللمع لابن برهان ١ /٦٠ ومنثور الفوائد للأنباري ص٣٢ والخزانة ٣٤٣/١ .

(٣)الكتاب ٣٤/١ وانظر التبصرة ١٩٥/١، ١٩٦ والمغني لابن هشام ٤٧٣/٢ .

(٤)نسب النحاس إجازة ذلك إلى سيبويه والكسائي والفراء . انظر إعراب القرآن ١٢٤/٣ ونسب المبرد إجـــازة ذلـــك إلى الأخفش انظر المقتضب ١٩٥/٤ وممن أجاز ذلك الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٣٠/٤، ٤٣١ .

(٥)انظر التبصرة والتذكرة ١٩٦/١والارتشاف ١٠٧/٢ والهمع ١٢٨/١ .

فإن رفع الوصف أجنبياً نحو: ليس بكر بقائمٍ ولا قاعدًا خالدٌ، جاز نصب الوصف بالعطف على موضع الخبر و"خالد" معطوف على " بكر" وجاز الرفع على الابتداء والخبر، وجاز الجر .

قال أبو حيان:" وقد سمع الجر فيه نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهبٍ بكر، وذلك إذا جر خبر " ليس" بالباء ، وخرِّج ذلك على حذف الحرف لدلالة ما قبله عليه ، لا على أنه مما ناب فيه الحرف مناب عاملين" [1] .

ومن الشواهد المشهورة في هذا قول النابغة الجعدي :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوْفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلاَ مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرا [2]

يتحدث النابغة عن الخيل فيقول: ليس ردُّها صحاحاً بمعروف لنا، ولا عقرها مستنكر، والعقر متصل بضمير الخيل، وليس للرد ، ولكن الرد ملتبس بالخيل، فجعل الشاعر الآخر من سبب الأول، وبناءً على هذا التوجيه فما بعد الوصف سببي، وإن لم ينظر إلى هذا التوجيه فالثاني منقطع عن الأول، وعلى كلا التوجيهين يجوز في الوصف " مستنكر" الرفع على الابتداء والخبر، ويجوز النصب بالعطف على موضع " بمعروف" ، ويجوز الجر عند من يجيز العطف على معمولي عاملين، ونص على منعه المبرد[3] .

وقال سيبويه: " وقد يجوز أن يَجُرَّ ويَحْمِلَه على الرد ويؤنث ؛ لأنه من الخيل كأنه قال: وليس بمعروفة ردُّها ، حين كان من الخيل " [4] .

ومثل بيت النابغة قول الأعور الشَّنِّيِّ:

---

(١)الارتشاف ١٠٧/٢ .

(٢)بيت من الطويل وهو في الديوان ص ٥٠، ظر الكتاب ٣٢/١ والمقتضب ١٩٤/٤ والخزانة ٥١٣/١ .

(٣)المقتضب ١٩٥/٤، ٢٠٠ .

(٤)الكتاب ٣٣/١.

هَـوِّن عليكَ فإنّ الأمـورَ بكـفِ الإله مقاديْرُها

فليسَ بآتيكَ مَنْهِيُّهَـا ولا قاصرٌ عنك مـأمُوْرُها [1]

" فقاصـر" في البيت الثاني يجوز فيها ماجاز في " مستنكر" في بيت النابغة، هـذا وقد اعترض الأعلم الشنتمري لسيبويه في تأوله لهذين الشاهدين ،ونقله جواز الجر عن العرب حين قال: " وقد جر قوم فجعلوا المأمور للمنهي والمنهي هو الأمور؛ لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثه" [2] .

فقـال الأعلم: "وقد رُدَّ عليه ما تأول في البيتين ، وأُبْطِل جواز الجر الذي أجـازه سماعاً من العرب فقال: وقد جر بعضهم ، والرد عليه في تأوله صحيح والرد على العرب من الاعتداء وأشد التعسف والاجتراء، وسأبين صحة القياس فـيما أجازته العرب من ذلك وغفلة سيبويه في تأويله،وما لحقه فيه من السهو المـوكل بالبشـر... فأقـول: إن العرب تجيز " ليس بقائمٍ زيد ولا خارجٍ عمرو، ولا تجيز: ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو، والفرق بين الكلامين أن ما أجـازوه جرى فيه آخر الكلام وأوله على سواء من تقديم الخبرين على المخبر عـنهما ، واحـتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، ولاتصال المحـذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور، فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها .

ومـا لم يجيـزوه وقع فيه الخبر الأول مؤخراً فيجب في خبر الآخر أن يقدر مؤخراً طلباً للاستواء وأنت إذا أخرته فقلت: ليس زيد بقائم ولا عمرو خارج

---

(١)بيتان من المتقارب ، انظر الكتاب ٣١/١ والمقتضب ١٩٦/٤ والتبصرة للصيمري ٩٦/١، ١٩٧ والهمع ١٢٨/١والدرر ١٠٢/١ .

(٢)الكتاب ٣١/١، ٣٢ .

بطل لحذف حرف الجر مع التفريق بين المجرور وحرف العطف، وكل ما لم يجز حذفه في التأخر لم يجز مع التقدم" [1] .

وملخص مايرمي إليه الأعلم هو حمل ماورد عن العرب على حذف حرف الجر من الثاني لدلالة الأول عليه ، وبهذا لا يُحْتاج إلى التأويل الذي ذكره سيبويه في البيتين من أجل جعل الآخر فيهما من سبب الأول، فعلى قول الأعلم الآخر منقطع عن الأول، والذي أحدث الجر في الوصف المعطوف هو حرف الجر المحذوف ، المدلول عليه بالحرف المذكور في الوصف المعطوف عليه وبهذا - كما يرى الأعلم – لا يعطف على معمولي عاملين مختلفين ، وقد نبه السيرافي على أن سيبويه قد استشهد ببيت الأعور ليرينا أن الجملة الثانية في البيت غريبة من الجملة الأولى ؛ لأن الضمير فيها ليس عائداً إلى المنهي بل إلى ماأضيف إليه [2] والذي فهمته من كلام سيبويه حول هذين البيتين أنه يرى جواز رفع الوصف المعطوف ، وجواز نصبه ، وجواز جره بنية حذف حرف الجر لا على إرادة العطف على معمولي عاملين مختلفين[3] .

ولكن المبرد يرى غير ذلك فقد قال: " وكان سيبويه يجيز الجر في هذين الشاهدين وليس القول عندي كما ذهب إليه ، وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازه " [4] .

---

(١)انظر تحصيل عين الذهب للأعلم بهامش الكتاب ٣٢/١ بتصرف ، والنكت للأعلم ٢٠٠/١و ٢٠١.

(٢)انظرشرح أبي سعيد بهامش الكتاب ٣١/١ .

(٣)انظر الكتاب ٣١/١، ٣٢، ٣٣ .

(٤)المقتضب ١٩٦/٤، ١٩٩، ٢٠٠.

ويتصل بهذه المسألة أنك تقول: ليس ذاهباً عمروٌ ولا قائمٌ زيدٌ ، فهل يجوز نصب " قائم بالعطف على خبر" ليس" و" زيد" فاعل ساد مسد الخبر؟

أجـــاب الفارســـي عن هذا فقال:" إن نصبه لا يجوز ؛ لأنك لا تنصب بـــ " ليس" حتى ترفع بها ، فإذا نصبت بها هنا لم ترفع بها شيئاً ، فإذا كان كذلك رفعت " قائماً " الذي كان يرتفع بالابتداء بـــ" ليس" ويكون الاسم المرتفع به يســـد مسد خبر" ليس" المنتصب، كما سد مسد خبر الابتداء في قول القائل: قـــائمٌ زيدٌ " [1] . وتوضيحاً لما قاله الفارسي أقول: إنك إذا نصبت " قائماً " وجعلت " زيداً " فاعلاً ساداً مسد الخر، لم ترفع بـــ" ليس" شيئاً ، وأنت لا تنصب بها إلا بعد الرفع بها .

١١ - جواز حذف خبرها والاقتصار على اسمها:

قال سيبويه في باب مايحذف فيه المستثنى استخفافًا :

" وقـــولهم : ليس أحدٌ ، أي: ليس هاهنا أحدٌ ، فكل ذلك حذف تخفيفاً واستغناء بعلم المخاطب بما يعني " [2] .

وحمـــل الفارسي قـــولهم: " ليس الطيب إلا المسك" في أحد أقواله على أن المعـــنى : ليس طيب، أي: ليس في الوجود طيب فتضمر الخبر، وتجري الاسم مجرى ما لا ألفَ ولاماً فيه [3] .

ثم علل حذف خبرها فقال: " إن " ليس" تدخل على المبتدأ والخبر، فكما ســـاغ حذف خبر المبتدأ، كذلك ساغ حذف خبر " ليس" لكونه بمنزلة خبر

---

(١)انظر المسائل البصريات ٦٢١/١ بتصرف .

(٢)الكتاب ٣٧٦/١ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٨٤/٢ .

(٣)انظر المسائل الحلبيات ص ٢٢٩ .

المبـــتدأ، وإن كان انتصابه كانتصاب المفعول ، والمفعول لا يمتنع حذفه كما يمتنع حذف الفاعل " [1] .

وقـــال ابن مالك[2] : " ولإفادة " ليس" النفي - أيضاً - اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة لأنه بذلك يشبه اسم " لا" فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر، كقول الشاعر:

ألا ياليل ويحكِ نَبِّئِينَـــا فَأَمَا الجودُ منكِ فَلَيْسَ جُوْدُ [3]

أراد: فليس منك جود، أو: ليس عندك جود.

ومثله قول الآخر:

يَئِسْتُم وَخلْتُم أنه لَيْسَ نَاصِرُ فَبُؤْتُمُ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرَ مَعْقِلِ" [4]

قـــال أبو حيان : " هذا يتخرج على حذف الخبر، ولا يكون عند أصحابنا إلا في الضرورة ، وذلك أنه لا يجوز عندهم حذف الاسم ، ولا حذف الخبر، لا اقتصاراً ولا اختصاراً ، إلا أنه قد يرد حذف الخبر في الشعر، وليس يختص حذفه بـــ" ليس" بل قد سمع في غيرها" [5] .

---

(١)انظر المرجع السابق ص ٢٣١ .

(٢)انظر شرح التسهيل ١/٣٥٨و٣٥٩ .

(٣)بيت من الوافر لعبد الرحمن بن حسان،وهو من شواهد الكتاب ١٩٣/١ وانظر شرح التسهيل لابن مـــالـــك ٣٥٩/١ شـــفـــاء العليل للسلسيلي ٣١٩/١ والارتشاف٩٤/٢ والهمع ١١٦/١والدرر ٨٥/١ .

(٤)بـــيت من الطويل لم أقف على قائله، والشاهد قوله : أنه ليس ناصر، والتقدير: أنه ليس لنا ناصر، وانظـــر شرح التسهيل ٣٥٨/١والارتشاف ٩٤/٢وشفاء العليل للسلسيلي ٣١٩/١ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٢١٦/٣. والهمع ١١٦/١ والدرر ٨٥/١ .

(٥)الارتشاف ٩٥/٢ .

وأصحاب أبي حيان هم البصريون ، ومنهم ابن عصفور، وقد نص على ما ذكره أبو حيان[1]، ووصف حذف الخبر بالقلة تارة [2]، وبأنه خاص بالضرورة تارة أخرى[3]، ووصف الرضي[4]الحذف بأنه قليل .

مما تقدم يتبين أن جمهور البصريين يرون عدم جواز الحذف إلا في الضرورة ، وأن ابن مالك وهو ممن يترع النزعة البصرية قد أجاز حذف خبر" ليس" اختياراً دون قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة ،تشبيهاً بـ" لا"، وإلى هذا ذهب الفراء [5] من الكوفيين .

---

(١)انظر شرح الجمل ٤١٩/١ .

(٢)شرح الجمل ٢٢٥/١ و٣٩٨ ، وانظر المغني لابن هشام ٦٣١/٢ الشاهد رقم ٨٦٦.

(٣)انظر شرح الجمل ٤٢٠/١ .

(٤)انظر شرح الكافية ٢٤٨/١ .

(٥)انظر معاني القرآن ٨٤/٢ والهمع ١١٦/١ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٢٧/١ .

خاتمة البحث :

في نهاية هذا البحث يحسن تلخيص مباحثه في الأمورالآتية :

١- أن الأصل في " ليس " إعمالها، والإهمال فرع عنه.

٢- جـــواز التعبير عن معموليها باسم الفاعل واسم المفعول، والأشهر الاسم والخبر.

٣- جواز تنكير اسمها لملازمتها للنفي.

٤- ترجيح أنها هي الرافعة لاسمها ·

٥ - أن ابن جني أجاز زيادة " الباء " في اسمها،كما جاءت زيادة "مِن" فيه في الحديث الشريف .

٦- أنهـــا كبقية الأفعال توحد في حالة تثنية اسمها أو جمعه ، وهذه هي اللغة الفصحى ولو ثنيت أو جمعت لجاز ذلك.

٧- أن خبرها يأتي مفرداً ، وجملة ، وشبه جملة ، وأنه إذا كان مفرداً وجب نصبه، إلا في مقام التفصيل فيجوز رفعه ، ومنع بعض الكوفيين ذلك .

٨- أن " الـــباء" تزاد في خبرها، إلا إذا كان موجباً ، أو كانت " ليس" أداة استثناء .

٩- أن خبرها يجوز إيجابه .

١٠- أن وقـــوع الفعل الماضي خبراً لها أمر جائز، حتى إن ابن عصفور حكى الاتفـــاق على ذلك ، وحكايته تلك معارضة بمنع ابن السيد وابن يعيش لذلك.

١١- أن خبرها قد يقترن" بالواو" وأن ذلك قليل جداً .

١٢- أن الأصل في خبرها أن يتأخر عن اسمها ، ويجوز تقديمه عليه خلافاً لابن درستويه ، أما تقديمه على الأداة نفسها ففيه خلاف، والذي أميل إليه هو المنع.

١٣- أن خبرها يجوز تعدده .

١٤- أنك إذا عطفت على معموليها جاز لك في المعطوف رفع الخبر ونصبه، وتقديمه وتأخيره.

١٥- أنه يجوز حذف خبرها والاقتصار على اسمها إذا كان اسمها نكرة عامة عند الفراء وابن مالك، أما جمهور البصريين فيقصرون الجواز على الضرورة .

ثبت المصادر والمراجع:

أولاً – المخطوطات :

١- **شرح قصيدة تذكرة الغريب** لابن الوردي عمر بن مظفر ت ٧٤٩هـ مصورة بمركز الملك فيصل في الرياض تحت رقم ٥٤٣٢ .

٢ – **شرح كتاب سيبويه** لأبي سعيد السيرافي ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو .

ثانيًا – المطبوعات:

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي (ط١) ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م عالم الكتب - بيروت- .

٢ - **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس (ط١) ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م مطبعة المدني .

٣ - **الأشباه والنظائر في النحو** للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ تحقيق : طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٤- **الأصول في النحو** لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ت ٣١٦هـ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة (ط١) ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥- **إعراب القرآن** لأبي جعفر النحاس ت ٣٢٨هـ، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني- بغداد ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م .

٦ - **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**- دار البصائر (ط٢) مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٨هـ-١٩٣٠م .

٧ - **أمـــالي الزجاجي** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٣٧هـــ، تحقـــيق وشرح عبد السلام هارون- دار الجيل - بيروت (ط٢) ١٤٠٧هـــ- ١٩٨٧م.

٨- **أمـــالي الســـهيلي** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ت ٥٨١هـــ تحقيق د. محمد إبراهيم البنا (ط١) ١٣٩٠هـــ مطبعة السعادة – مصر.

٩- **الأمـــالي الشـــجرية** ، إمـــلاء الشريف أبي السعادات هبة الله بن علي العلوي (ط١) مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٩هـــ .

١٠- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـــ- دار الفكر.

١١- **أوضـــح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ومعه عدة السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ط٥) ١٣٩٩هـــ- ١٩٧٩م.

١٢- **الإيضـــاح العضدي** لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـــ تحقيق د. حسن فرهود (ط١) ١٣٨٩هـــ- ١٩٦٩م.

١٣- **البحر المحيط** لأبي حيان ، مكتبة النصر الحديثة – الرياض.

١٤- **الـــبداية والنهاية** لابن كثير ، عناية : د. أحمد أبو ملحم وزملائه، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٥- **البســـيط في شـــرح جمـــل الزجاجي** لابن أبي الربيع ، تحقيق د/ عياد الثبيتي (ط-١) ١٤٠٧هـــ ، دار الغرب الإسلامي بيروت .

١٦- **الـــبغداديات** " المســـائل المشكلة " لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـــ دراسة وتحقيق:صلاح الدين عبد الله السنكاوي،مطبعة العاني- بغداد.

١٧- **بغـــية الـــوعاة في طـــبقات اللغويين والنحاة** للحافظ جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـــ. تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي (ط١) ١٣٨٤هـــ-١٩٦٤م.

١٨- **التبصـــرة والتذكرة** لابن إسحاق الصيمري . تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علـــي الـــدين (ط١) ١٤٠٣هـــ دار الفكر - دمشق، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

١٩- **التبـــيين عـــن مـــذاهب النحويين البصريين والكوفيين** لأبي البقاء العكبري، تحقـــيق د. عـــبد الـــرحمن بن سليمان العثيمين(ط١) دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٦هـــ-١٩٨٦م.

٢٠- **تحصيل عين الذهب** للأعلم الشنتمري بهامش الكتاب (ط - بولاق).

٢١- **تذكـــرة الـــنحاة** لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة (ط١) ١٤٠٦هـــ .

٢٢- **التذيـــيل والتكمـــيل في شرح كتاب التسهيل** لأبي حيان ، تحقيق أ.د حسن هنداوي دار القلم - دمشق (ط - ١) ١٤٢١هـــ-٢٠٠٠م.

٢٣- **التســـهيل لابـــن مالـــك** تحقـــيق محمد كامل بركات، وزارة الثقافة مصر ١٣٨٧هـــ .

٢٤- **التصريح بمضمون التوضيح** للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر .

٢٥- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** لبدر الدين الدماميني تحقيق د. محمد المفدى (ط١)١٤٠٩هـــ .

٢٦- **تفســـير أبي السعود**، محمد العمادي الحنفي ت ٩٨٢هـــ، مطبعة السعادة ، الناشر مكتبة الرياض الحديثة .

٢٧ - **تقريرات وزبد من شرح أبي سعيد السيرافي بهامش الكتاب** (ط- بولاق).

٢٨- **توضـــيح المقاصد للمرادي** تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان (ط٢) مكتبة الكليات الأزهرية .

٢٩- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** دار الفكر بيروت ١٤٠٩هـــ.

٣٠- **حاشية الصبان على شرح الأشموني** - انظر شرح الأشموني .

٣١- **حاشية ياسين على التصريح** ، انظر التصريح.

٣٢- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** لابن السيد البطليوسي تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٠م.

٣٣- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** للبغدادي، دار صادر.

٣٤- **الخصائص** لابن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر (ط٢) بيروت.

٣٥- **الدرر اللوامع** للشنقيطي، (ط٢) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٣٦- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** للسمين الحلبي تحقيق د. أحمد محمد الخراط(ط١) دار القلم للطباعة والنشر، دمشق ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٧- **ديوان السموأل** - دار صادر بيروت ١٤٠٢هـ .

٣٨- **ديوان محمود الوراق** جمعه ودرسه وحققه أ.د. وليد قصّاب، إخراج مؤسسة الفنون . عجمان(ط١) ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٣٨- **ديوان النابغة الجعدي** " شعر النابغة الجعدي " منشورات المكتب الإسلامي بدمشق(ط١) ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٤٠- **السبعة في القراءات** لابن مجاهد تحقيق د. شوقي ضيف(ط٢) دار المعارف.

٤١- **سفر السعادة وسفير الإفادة** للإمام أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ت ٦٤٣هـ تحقيق . محمد أحمد الدالي، دمشق ١٤٠٣هـ.

٤٢- **شرح أبيات مغني اللبيب** للبغدادي حققه عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق ، دار المأمون للتراث (ط٢) ١٤٠٧هـ دمشق، لبنان .

٤٣ - **شرح ألفية ابن معط** لابن جمعة الموصلي تحقيق د. علي موسى الشوملي (ط١) ١٤٠٥هـ مكتبة الخانجي .

٤٤- **شـــرح التسهيل لابن مالك** تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر (ط١) ١٤١٠هـــ .

٤٥- **شرح الجمل** لابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح ، بغداد ١٤٠٠هـــ.

٤٦- **شرح قطر الندى وبل الصدى** لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة (ط١١) ١٣٨٣هـــ .

٤٧ - **شرح الكافية للرضي** دار الكتب العلمية ، بيروت (ط٣) ١٤٠٢هـــ.

٤٨- **شرح اللمع** لابن برهان تحقيق د. فايز فارس(ط١) الكويت ١٤٠٤هـــ.

٤٩- **شرح المفصل** لابن يعيش ، عالم الكتب، بيروت ، مكتبة المتنبي، القاهرة .

٥٠- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** للشلوبين درسه وحققه د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد الرياض (ط١) ١٤١٣هـــ-١٩٩٣م .

٥١- **شرح المقدمة المحسبة** لطاهر بن أحمد بابشاذ تحقيق : خالد عبدالكريم (ط-١) الكويت ١٩٧٧م .

٥٢- **شـــعر زيـــاد الأعجـــم** جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسين بكار(ط١) ١٤٠٣هـــ- ١٩٨٣م دار المسيرة .

٥٣- **الشـــعر والشعراء** لابن قتيبة تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - دار المعارف، مصر ١٩٦٦م .

٥٤- **شـــفاء العلـــيل في إيضاح التسهيل** للسلسيلي ت٧٧٠هـــ دراسة وتحقيق د. الشـــريف عـــبد الله علي الحسيني البركاتي(ط١) مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ١٤٠٦هـــ-١٩٨٦م .

٥٥- **شـــواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (ط٣) ١٤٠٣هـــ عالم الكتب .

٥٦- **صحيح البخاري** دار إحياء التراث العربي بيروت (ط-١) ١٤٢٢هـــ.

٥٧ - **صحيح مسلم** منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت (ط - ١) ١٤٢١هـ.

٥٨ - **الفصول في العربية** لابن الدهان حققه د. فايز فارس (ط١) ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٩- **فوات الوفيات والذيل عليها** تأليف محمد شاكر الكتبي تحقيق د.إحسان عباس دار الثقافة، بيروت.

٦٠-**الكامل في اللغة والأدب** للمبرد مكتبة المعارف بيروت .

٦١- **الكتاب لسيبويه** ، المطبعة الأميرية ببولاق(ط١) ١٣١٦هـ.

٦٢- **الكشاف** للزمخشري ، عناية مصطفى حسين أحمد دار البيان للتراث ، القاهرة (ط٣) ١٤٠٧هـ .

٦٣- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** لمكي القيسي تحقيق د. محيي الدين رمضان (ط٢) بيروت ١٤٠١هـ .

٦٤- **مجالس العلماء** للزجاجي تحقيق عبد السلام هارون(ط٢) مطبعة المدني بمصر ١٤٠٣هـ .

٥٦- **مجمع الأمثال** للميداني حققه وعلق عليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد دار القلم ، بيروت .

٦٦- **المحتسب** لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، دار سزكين للطباعة والنشر (ط٢) ١٤٠٦هـ .

٦٧- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المثنى القاهرة .

٦٨ - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** للإمام السيوطي، عناية محمد أبو الفضل إبراهيم وزملائه ، دار إحياء الكتب العربية .

٦٩- **المسائل البصريات** للفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر ، مطبعة المدني(ط١) ١٤٠٥هـ .

٧٠ - **المسائل الحلبيات** للفارسي تحقيق. حسن هنداوي، دار القلم دمشق (ط١) ١٤٠٧هـ .

٧١ - **مسند الإمام أحمد بن حنبل**،ط بيت الأفكار الدولية ، الرياض ،١٤١٩هـ .

٧٢- **مشكل إعراب القرآن** لمكي القيسي ، تحقيق : ياسين السواس ، دار المأمون للتراث ، دمشق (ط-٢) .

٧٣ - **معاني القرآن للفراء** ، عالم الكتب بيروت (ط٢)١٩٨٠م .

٧٤- **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج تحقيق عبد الجليل شلبي(ط١) عالم الكتب بيروت ١٤٠٨هـ .

٧٥- **معجم البلدان** لياقوت الحموي دار صادر بيروت ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

٧٦- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني ، القاهرة .

٧٧-**المفصل في علم العربية** للزمخشري، دار الجيل (ط٢) بيروت.

٧٨- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** للعيني، بهامش الخزانة (ط-١) دار صادر ، بيروت .

٧٩- **المقتصد في شرح الإيضاح** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم المرجان دار الرشيد للنشر ، العراق.

٨٠- **المقتضب** للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٨١ - **الملخص في ضبط قوانين العربية** لابن أبي الربيع، تحقيق .د. علي بن سلطان الحكمي (ط-١) ١٤٠٥هـ .

٨٢ - **ملـــك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري**، تحقيق ودراسة د.حنا جميل حداد، ١٤٠٢هـــ -١٩٨٢م.

٨٣ - **منثور الفوائد** لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن مؤسسة الرسالة (ط١) بيروت ١٤٠٣هـــ- ١٩٨٣م .

٨٤- **النحو الوافي** للأستاذ عباس حسن (ط٨) دار المعارف، القاهرة .

٨٥- **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري، عناية علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٨٦- **الـــنكت الحســـان في شرح غاية الإحسان** لأبي حيان، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط١) ١٤٠٥هـــ.

٨٧ - **الـــنكت في تفسير كتاب سيبويه** للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت (ط١) ١٤٠٧هـــ.

٨٨ - **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** للإمام السيوطي دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.